



تحليل علاقة الأسواق المالية بالاستثمار دراسة استطلاعية لأراء عينة من المستثمرين في مدينة السليمانية

سازان علاء الدين عمر^١ ، كاوه محمد فرج القرداعي^٢

قسم ادارة الاعمال، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة السليمانية، السليمانية، العراق^{١، ٢}

sazaala@gmail.com¹

الملخص:

يسعى البحث الحالي إلى تحليل العلاقة بين أسواق المال و الاستثمار ، من وجهة نظر المستثمرين في مدينة السليمانية، و من هذا المنطلق تمثل مشكلة البحث في معرفة علاقة السوق المالي في أقليم كوردستان بالاستثمار . وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي والتحليلي، وغطى البحث المدة الزمنية الممتدة بين السنوات (2013-2018) ، أما مجتمع البحث فقد تمثل بالمستثمرين في محافظة السليمانية وكان عددهم (33) مستثمرًا ، وقد تم استخدام أستمارة الاستبانة كأداة أساسية لجمع البيانات و المعلومات من المستثمرين ، وتم توزيع (32) استمارة على المستثمرين في محافظة السليمانية واسترجعت منها (30) استمارة صالحة للتحليل ، وقد تم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الاحصائي(SPSS)، وأستخدام اختبار مصداقية البيانات و اختبار فرضية علاقة الارتباط بالبحث . و في الختام توصل الباحثان الى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها وجود علاقة ارتباط معنوية بين السوق المالي و الاستثمار ، واستناداً الى الاستنتاجات فقد توصل البحث الى عدد من التوصيات أهمها ضرورة الاهتمام بأسواق المال كونها عاملًا مهمًا في تمويل المشاريع الاستثمارية .

الكلمات المفتاحية: أسواق المال ، الاستثمار .

پوخته :

ئەم توپۇزىنەوەيە تىشكى دەخانە سەر پەيىندى بەستراو بازارى دارايى لەسەر وەبەرھىننان ، لە روانگەي بۆچونى وەبەكارھىننانى لە سارى سليمانى ، لەسەر ئەو بنەمايە ، دەكىرىت باس لە كىشەي توپۇزىنەوەكە بىكىرىت كە بىتىيە لمۇسى كە تا چەند رۆلى بازارى داراي بۆ ھاندانى وەبەرھىننان ئەدات ، وە ئەم لېكۆلىنەوە بىه پۈزۈگۈرامى پىاھەلدىنى شىكارى لە خۇ دەكىرىت لە ماھى سالانى (2013-2018) ئى زايىنى دەكىرىتىنەوە ، وە كۆمەلگەي توپۇزىنەوەكە بىتىي بۇون لە وەبەرھىننانى پارىزىگەي سليمانى وە ژمارەي كۆمەلگەكە بىتىي بۇو لە (33) وەبەرھىنەر ، وە ژمارەي فۇرمى راپرسى كە بە سەرياندا دابەشكرا بىتىي بۇو لە(32) فۇرم ، بەلام فۇرمە گەپەرەنگەر ئەمانى گۈنجاو بۇون بۆ شىكارى ئامارى تەنھا (30) بۇون ، بۆ شىكارى داتا و زانىارى بەرنامى (SPSS) بەكارھىنرا گەنگەرەننیيان بۇونى پەيىندى بەستراو مەعنەوەيە لە نىوان بازارى دارايى و وەبەرھىننان ، وە پىشت بەستن بە ئەنچامەكانى توپۇزىنەوەكە كە كۆمەلگەي پىشىيارى خستەرەوو كە گەنگەرەننیيان بىتىي بۇو لە گەنگەيدان بە بازارى داراي چونكە ھۆكارىيکى گەنگە بۆ لمباربۇو (تمویل) پۈزۈھ وەبەرھىنامەكان .

وشە دەست پىكىيەكان : بازارى داراي ، وەبەرھىنامەكان .

Abstract:

The current research seeks to analyze relationship between the financial market and investment, from the perspective of investors in Sulamani city. The two researchers used both descriptive and analytical methods in the research which covered the time span between the years (2013- 2018). The questionnaire form was used as a basic tool for the data collection from investors. The research population was representing by investors in Sulaimani Governorate and they were (33) investors. A total of (32) questionnaire were distributed to investors in Sulaimani Governorate from which (30) valid questionnaires were retrieved for analysis. It was tested statistically using (SPSS V.21). Finally, the researchers reached to a set of conclusions, the most important of which is the existence of a significant correlation between the financial market and investment. Based on the conclusions, the research has reached a number of recommendations, the most important of which is the need to pay attention to financial markets as they are an important factor in financing investment projects.

Keywords: Financial marketing, Investment

مشكلة الدراسة:

نظراً للتطورات الحاصلة في الميدان التجاري فقد أدت إلى زيادة أهمية الأسواق المالية على صعيد الدول المتقدمة و الدول النامية لأنها تقوم بتجمیع المدخرات و توجیهها نحو الاستثمارات ما يؤدي إلى زيادة معدلات الدخل القومي و رفع مستوى المعيشية للأفراد و توفير فرص العمل اي تقليل نسبة معدلات البطالة.(الطلعاء, 2010:19) ويرتبط سوق الأوراق المالية بالاستثمار بشكل ما إذ أن سوق الأوراق المالية أداة جذب للفوائض المالية و زيادة الحيوية في المشروعات الاستثمارية، ولذلك فإن زيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة حركة تداول الأموال في السوق المالية ما يدعم الاقتصاد الوطني ويحقق النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى زيادة الرفاهية لدى المواطنين.(المرشدي, 2018: 183)، أصبحت احتياجات الأقليم أكثر لزيادة الاستثمار مع التطورات المستمرة ما دفعت حكومة أقليم كوردستان – العراق إلى سعي في فتح هذا السوق المالي كغيرها من الدول النامية و المتقدمة لتمويل الاستثمارات و جذب المستثمرين و توعيتهم و توفير البيئة الاستثمارية لهم من أجل تشجيع الاستثمار في الأقليم ، إذ يعد مجملاً جديداً لتمويل الاستثمار نتيجة للدور الفعال الذي تؤديه تلك الأسواق في تعقب المدخرات و إعادة توظيفها توظيفاً يخدم الاستثمارات . وأنطلاقاً مما يسبق سنتطرق إلى مشكلة البحث المتمثلة في معرفة علاقة السوق المالي في أقليم كوردستان بالاستثمار ، وهل يعد أسواق المال في أقليم كوردستان في تشجيع الاستثمار .

أهمية الدراسة الأكademie والعملية للبحث

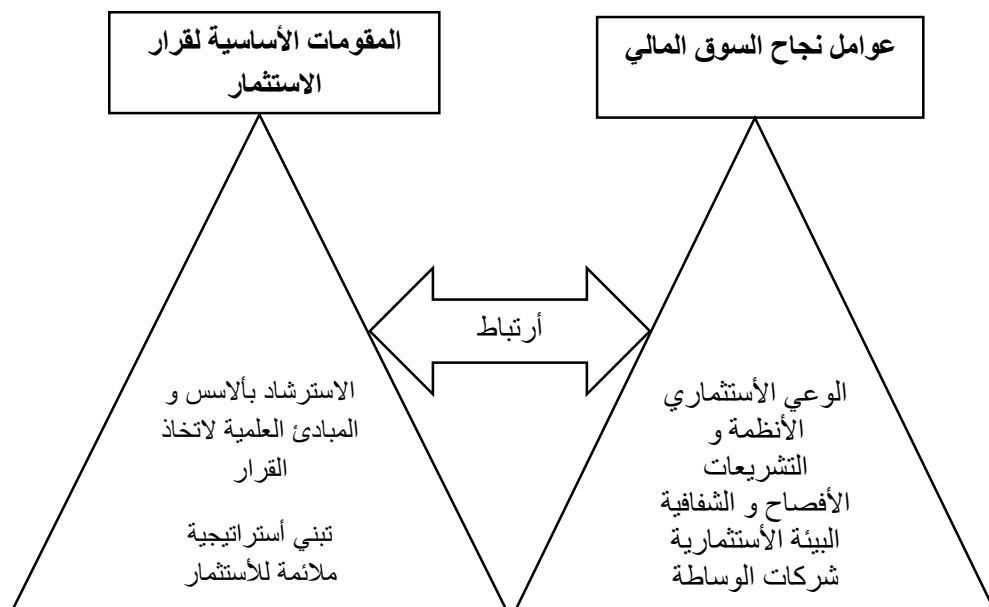
تظهر أهمية هذا البحث في ما يلي :

1. تزويد مكتبات الجامعات الكوردية و العراقية بدراسات بحثية جديدة تمت في الأقليم.
2. تقديم نموذج قابل لاختبار العلاقة و التوصل إلى نتائج العلاقة بين متغيرات البحث التي توفر قاعدة معلومات يستفيد منها الباحثون في دراساتهم البحثية.
3. تقدم الدراسة بكل الجانبيين النظري والتطبيقي محاولة جادة تسهم في تحقيق عوامل النجاح في السوق المالي في الأقليم .
4. تقديم التوصيات التي جاءت بها الدراسة للسوق المبحوث لتسعين بها في تجاوز العقبات التي تواجهها.
5. تقديم حلول للسوق المالي في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث مرتكزة على أسس علمية ، و نظرية تؤدي إلى تحسين مستوى السوق.

أهداف البحث: الاسهام في استعراض الجانب النظري والجانب التطبيقي في الجمع بين متغيرات البحث وهما اسوق المال ، والاستثمار . و بامكاننا تلخيص اهداف البحث فيما يلي:-
 1. دراسة متغيرات البحث (أسواق المال و الاستثمار) .
 2. تحديد علاقة بين أسواق المال و الاستثمار .

المخطط الفرضي للبحث : يبين المخطط الفرضي للبحث صورة تعبّر عن فكرة البحث، وطبيعة العلاقة بين المتغيرات الرئيسية و الفرعية كما وضح في الشكل (1)، من أجل قياس علاقة الارتباط بينهما، لفهم المخطط فهماً واضحاً، إذ وضح على وفق الآتي :
أ. المتغير المستقل : هو السوق المالي بأبعاده (الوعي الاستثماري ،الأنظمة و التشريعات ،الأفصاح و الشفافية،البيئة الاستثمارية،شركات الوساطة).

ب. المتغير التابع : هو الاستثمار بأبعاده (الاسترشاد بالأسس و المبادئ العلمية لاتخاذ القرار ،تبني أستراتيجية ملائمة للأستثمار،مراعاة العلاقة بين العائد و المخاطرة) .



الشكل (1) المخطط الفرضي لبيان علاقات الارتباط بين متغيرات البحث الرئيسية

المصدر : من أعداد الباحثين

فرضية البحث: تقوم الدراسة على فرضية رئيسة وهي (وجود علاقة ارتباط بين أسواق المال و الاستثمار).

مصادر جمع البيانات:

أثري البحث بكل جانبيه النظري و التطبيقي بالبيانات و المعلومات المطلوبة، بوساطة مصادر عده، على وفق الآتي :

- الجانب النظري المصادر و المراجع العربية و الأجنبية المتمثلة بالكتب و الرسائل و الأطارات الجامعية، وكذلك المجلات و الدوريات ذات الصلة بالبحث ، وأستخدام شبكة المعلومات الدولية(الإنترنت) ،لتعزيز الجانب النظري.
- اما الجانب التطبيقي ،وزعّت استمرة الأستبانة وهي ألاداة الرئيسية لغرض جمع البيانات و المعلومات و أستخدم مقياس ليكرت الخماسي (Likert-Scale) المكون من خمس درجات (أتفق بشدة، اتفق، محابد، لا أتفق، لا أتفق بشدة) ، وقد أستخدم الباحثان البرنامج الأحصائي (SPSS) ، من أجل اجراء عمليات التحليل الأحصائي في الجانب التطبيقي.



يوضح الجدول (1) تركيبة أستمارة الأستبانة وفقاً للمتغيرات الرئيسية و الفرعية و الفقرات التي تحتويها إذ تتضمن ثلاثة محاور رئيسية وهي (المعلومات الديموغرافية ، السوق المالي ، والاستثمار) وتحتوي المتغيرات الرئيسية على متغيرات فرعية كما وضحت في الجدول الآتي:

الجدول (1) تركيبة (هيكل) الأستبانة

المحاور	المتغيرات الرئيسية	المحاور	المتغيرات الفرعية	مجموع الفقرات	المتغيرات الفرعية
الأول المعلومات الديموغرافية	السوق المالية	الثاني	الجنس	2	الجنس
			العمر	4	العمر
			التحصيل الدراسي	6	التحصيل الدراسي
			سنوات الخبرة	4	سنوات الخبرة
			عدد الدورات التدريبية	4	عدد الدورات التدريبية
			نوع المشاركة في السوق	6	نوع المشاركة في السوق
الثالث الاستثمار			المجموع	58	المجموع

المصدر : من إعداد الباحثين أعتماداً على أستمارة الأستبانة

أختبار الصدق والثبات : حل مدى توفر الثبات الداخلي (المصداقية) في استبانة الدراسة الذي يبين قوة الترابط او التماسك بين فقرات الاستبانة وفقاً للجدول الآتي:

الجدول (2) اختبار مصداقية اداة البحث

المتغيرات	عدد العبارات	الثبات	الصدق
المتغير الاول	السوق المالي	21	0.938
المتغير الثاني	الاستثمار	11	0.933
المجموع		32	0.943

المصدر: من أعداد الباحثين أعتماداً على البرنامج الأحصائي SPSS

ويتضح من الجدول (2) سلفاً توفر الثبات و الصدق في اداة البحث إذ بلغت نسبته في الاستبانة جميعها نحو (89% و 94%) متالية ، وهي قيم مقبولة إحصائياً في البحث الاداري لأن قيمتها عند مستوى (0.70) أو أكبر منه، و هذا يدل على أن الأداة تتصف بالاتساق و الثبات الداخلي (Nunnally&Bernstein, 1994).

المبحث الثاني الأطار النظري للبحث

مفهوم أسواق المال وتعريفها:

أسواق المال هو ذلك المكان الذي يلتقي فيه أصحاب العجز في السيولة ، وأصحاب الفائض فيها ، إذ يقوم السوق المالي بدور الوسيط في تحويل الفائض النقدي من المدخرين إلى أصحاب المشروعات الاستثمارية ، ونظراً لصعوبة هذا التحول وارتفاع تكاليفه يلجأ إلى المؤسسات المالية للقيام بدور الوسيط بين المستثمرين والمدخرين. (غرير, 2018: 9). وعرف كذلك بأنها سوق منظمة لتداول أموال الاستثمار بمختلف الأدوات المالية المتواقة مع الشريعة الإسلامية، وتخضع لتشريعات وتنظيمات تحكم مختلف آليات وأدواته التعامل فيها في إطار ضوابط الشريعة الإسلامية لتحقيق مختلف أهداف الاقتصاد الوطنية. وقد يكون لها مكان محدد أو ليس لها مكان أي يكون التعامل باستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة. (عبد الحميد و محمد , 2018 : 477). وعرفت بأنها سوق لتبادل الأصول المالية و مشتقاتها بيعاً وشراءً إذ تؤسس في معظم دول العالم أسواق مالية رسمية منظمة وظيفتها إيجاد الأصول المالية وتطويرها وتنظيم عمليات تبادلها. (موسى, 2019: 11) وبذلك يرى الباحثان أن التعريف الأجرائي لأسواق المال "هو المكان أو المؤسسة التي يستثمر فيه الأوراق المالية بوساطة عمليات البيع و الشراء ، إذ يكون بمثابة الوسيط يكون بوساطة المؤسسات المالية من أجل تحويل الأموال من وحدات فائضة إلى وحدات التي تعاني من عجز مالي مصحوبة بنوع من المخاطرة من أجل الحصول على عوائد.

أهمية أسواق المال:

- نظرًا للدور البارز الذي تؤديه أسواق المال في عملية الاستثمار المعاصرة ،في تجميع رؤوس الأموال بهدف استثمارها في مشروعات تنموية، لذا سوف نقوم باستعراض أهمية هذا السوق فيما يلي : - (عبد الحق و محمد, 2017: 8) و (عزيزية و فتيحة ، 2015 : 6-8) 1. نشر سلوك الاستثمار بوساطة ملاحظة الأشخاص للنشاطات التي تجري في أسواق المال ،إذ أن مجرد عرض الأدوات الاستثمارية القابلة للتداول في الأسواق المعنية تسهم في تحويل المدخرين إلى مستثمرين.
2. تعبئة الموارد المالية وتحفيز المدخرين وذلك عندما تمارس الأسواق المالية دوراً في رفع عوائد المدخرات لتصبح موارد تمويلية للمستثمرين خلال الإكتتاب في الأسهم والسندا.
3. تعد أسواق المال مجالاً واسعاً لتسهيل عمليات تبادل الأصول الاستثمارية بين المؤسسات والحكومة كأطراف إقتصادية رئيسية.
4. تربط الأسواق المالية النشاطات الاستثمارية قصيرة الأجل بالنشاطات الاستثمارية طويلة الأجل و يلحظ أيضاً وجود أسواق العملات الأجنبية التي يمكن أن تستكمل جانباً مهماً من الأسواق المالية.
5. يمكن للأسواق المالية بوساطة إدارتها و مكاتبها المتخصصة وخبراتها تقديم النصائح للشركات المصدرة للأدوات المالية المتداولة.

و قد أجمع الباحثان بأن أهمية أسواق المال تتجمع في :

نشر الوعي الاستثماري لدى الأفراد، تعبئة الأدخار، توفير السيولة، تحقيق توازن بين الوحدات الفائضة و وحدات العجز، تأمين ثبات لحركة الأسعار، تحديد كفاءة سياسات الاستثمارية، تسهيل التدفقات النقدية لتقليل نسبة المخاطرة بوساطة عملية التحوط و توفير قنوات سلية للأستثمار.

أهداف أسواق المال:

إن الهدف الرئيس الذي تطمح أسواق المال إلى تحقيقه هو تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة أي توفير الاحتياجات التمويلية الضرورية للأنشطة الاقتصادية المختلفة وبتكلفة ملائمة، فالأسواق المالية تعد محركاً للنمو الاقتصادي بوساطة ما تتوفره من مصادر التمويل للنشاط الإنتاجي وتحويل المدخلات إلى استثمارات ومن ثم العمل على زيادة الإنتاج و زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتحقيق الأهداف المشار إليها يقوم السوق بأداء وظيفتين رئيسيتين هما :-(مسعداوي، 2014: 119-120).

١- تعبئة مدخلات المستثمرين.

٢- التخصيص الأمثل للموارد.

وتعمل أسواق المال في أدائها الوظيفية الأولى على توفير عائدات مغربية للمستثمرين بوساطة طرح معدلات فائدة مشجعة أو تقديم ضمانات حول أسهم الشركات، فضلاً عن تحقيق الشفافية في التعاملات بوساطة إلزام الشركات المدرجة في البورصة على توفير تقارير دورية حول أنشطتها مع الحرص على محاربة تسريب المعلومات المضللة التي قد تؤثر في قرارات المستثمر. أما موضوع التخصيص الأمثل للموارد فإن الأسواق المالية التي تتسم بالكفاءة تسعى جاهدة إلى توجيه مدخلات المستثمرين إلى المشاريع المنتجة بما يكفل لها المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي.

تسعى الأسواق المالية عموماً إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن إيجازها على وفق الآتي : - (حسين ، 2014: 6)

١. تمويل النشاط الاقتصادي بأنواعه المختلفة.

٢. توفير الاحتياجات التمويلية لأصحاب الأعمال سواء قصيرة الأجل أو طويلة بتكلفة مناسبة.

٣. العمل كأداة ومحرك أساسى للنمو الاقتصادي بوساطة توفير مصادر لتمويل النشاط الإنتاجي ، تحويل المدخلات إلى استثمارات ومن ثم زيادة الإنتاج ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

٤. وفي ضوء مasicب، يرى الباحثان أن الهدف الرئيس الذي يطمح إلى تحقيقه بوساطة أسواق المال هو تمويل الانشطة المختلفة أي توفير الاحتياجات التمويلية وبكلفة تتناسب مع امكانيات الفئة المقترضة ، وتعد هذه الأسواق بمثابة محرك لنمو الاستثمارات بوساطة ما توفره من مصادر تمويلية لالنشطة (الزراعية و الصناعية و الخدمية) وتحويل المدخلات إلى استثمارات والعمل على زيادة الدخل القومي و الاجمالي.

وظائف الأسواق المالية:

إن للأسواق المالية وظائف عده وهي تتعلق بطريقة مباشرة او غير مباشرة بأصحاب المصالح و تتمثل هذه الوظائف فيما يلي:

- خير، 2012 : 7-9

أ. تعبئة المدخلات:

تقوم الأسواق المالية بهذه الوظيفة وذلك بوساطة الأدوات المالية التي توفرها للمدخرين مثل الأسهم والسندات، فضلاً ااتاحة فرص الربح للم sincer والمستثمر، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة المدخلات، فضلاً عن انخفاض المخاطر، مما يجعل المدخلات تنتقل إلى مجالات الاستثمار المختلفة، ومن ثم زيادة نمو الاستثمارات، مما يؤدي إلى ارتقاض نمو الاقتصاد الوطني.

ب. الاحتفاظ بالثروة:

تعمل سوق رأس المال بوساطة الأدوات التي توفرها على القيام بدور مخزن القيمة أو مخزن الثروة، إذ تتسم هذه الأدوات بعدم تعرضها للإهلاك، وأنها تولد في فترة الاحتفاظ بها. وتعنى الثروة مجموع قيمة كل الأصول الموجدة بالمجتمع، إذ يشير مفهوم الثروة إلى أنها تتكون من اجمالي المدخلات بالمجتمع فضلاً عن العائد أو الدخل المحقق، ومن ثم زيادة قدرة سوق رأس المال على تعبئة المدخلات و زيادة العائد على الأصول المالية فإنها تؤدي إلى زيادة الثروة في الاقتصاد و من ثم زيادة الاستثمار.

ت. توفير السيولة:

من أهم الوظائف التي توفرها سوق رأس المال هي توفير السيولة، بمعنى امكانية تحويل الأدوات المالية إلى نقدية سائلة مع انخفاض المخاطر بسهولة وسرعة. أن الأدوات المالية لسوق رأس المال توفر السيولة والعائد المرتفع في آن واحد و هذا يؤدي إلى استفادة كل من المستثمر والم sincer من السيولة ما يعكس سهولة زيادة الاستثمار ونموه في المجتمع.

ث. توفير التمويل للاستثمار:

تقوم سوق رأس المال بتوفير التمويل اللازم للاستثمار وذلك بوساطة امكانية طرح المؤسسات للأوراق المالية والحصول على التمويل اللازم للاستثمار أو للتوسيع، إذ يتميز هذا التمويل بطول الأجل، إذ ان المؤسسات غير ملتزمة باسترداد الأدوات المالية التي تصدرها من أصحابها ولكن يقوم صاحب الأداة المالية ببيعها في سوق رأس المال لفرد آخر. كذلك يقوم سوق رأس المال بإتاحة فرصة لزيادة التمويل عند حاجة المؤسسة وذلك بوساطة اصدار أوراق مالية جديدة، ويوفر سوق رأس المال للمؤسسات فرصة



الاقتراض بصورة غير مباشرة وذلك عندما ترتفع القيمة السوقية للأوراق المالية المصدرة منها، ما يكون ثقة كبيرة في نشاط المؤسسات وينتظر لها فرضاً للاقتراض من أي مصدر آخر بخلاف سوق رأس المال.

ج- تخفيض المخاطر وارشاد المستثمر:

تعمل سوق رأس المال على تخفيض المخاطر بوساطة فرص التوزيع التي توفرها، إذ تمكن سوق رأس المال من بناء محفظة تضم أوراقاً مالية لقطاعات مختلفة ومؤسسات متعددة ما يعمل على تخفيض المخاطر، ويكون التوزيع على المستوى الدولي ما يتيح فرص أكبر لتخفيض المخاطر. إذ نجد كل مؤسسة تعمل على تحسين وضعها والاستفادة من ارتفاع أسعار أوراقها المالية و هذا يعني انخفاض تكلفة التمويل من جهة، و وضع الثقة في تعاملاتها من جهة أخرى لذا فإن حركة الأسعار في السوق تعمل بمثابة رقابة ومرشد للمديرين لتحسينأوضاع نشاطها وتحسين مركزهم المالي ومن ثم ينعكس ذلك على تحسين نمو الاستثمارات.

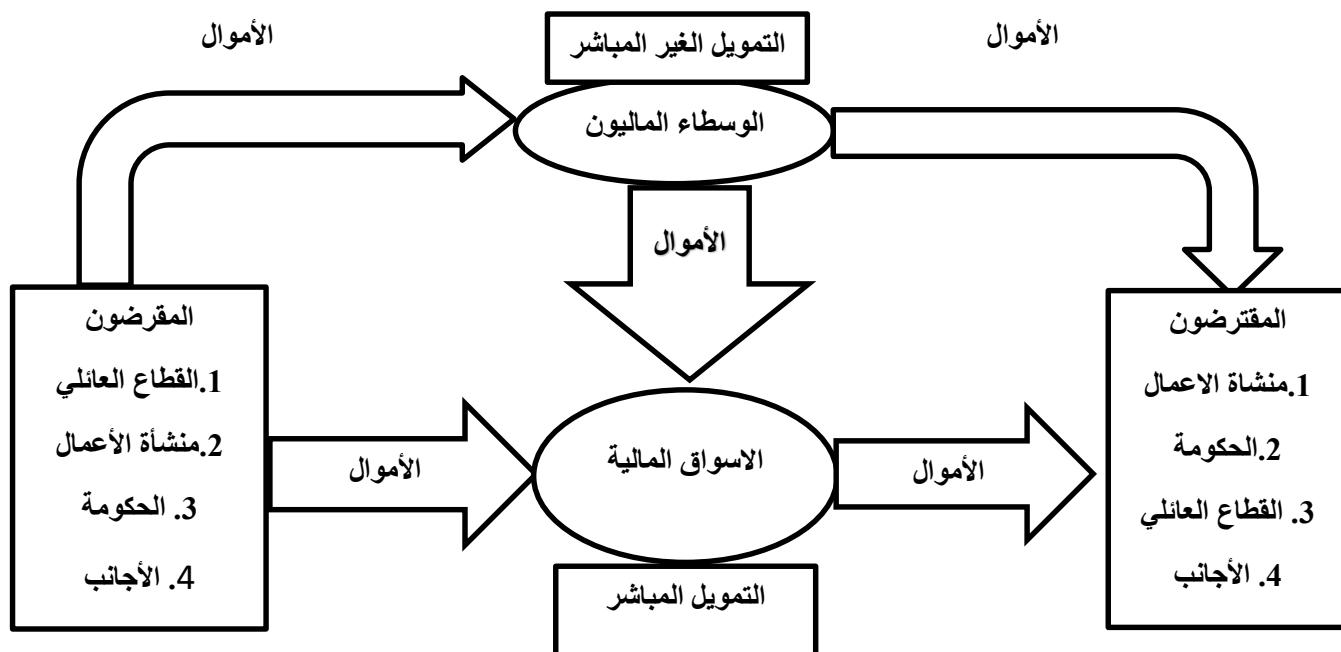
ح. تحقيق الاستقرار الاقتصادي :

تعد سوق رأس المال أداة مهمة من أدوات السياسة الاقتصادية لتنفيذ الحكومات مهمتها في الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي، وتجنب التضخم والكساد وذلك بوساطة التأثير في معدلات الفائدة، وبالتالي تغير مستويات الاقتراض والاستثمار في الاقتصاد. إذ تقوم الحكومة بالتأثير بوساطة أدوات غير مباشرة في التدخل لتحريك سعر الفائدة ما ينعكس على حركة الأسعار في سوق رأس المال، وذلك لأن هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة والأسعار في سوق رأس المال ومن ثم التأثير في زيادة نمو الاستثمارات. وأشارت (العيدي، 2018: 7-8) إلى مجموعة من المهام والوظائف للاسوق المالية التي يمكن تلخيصها على وفق الآتي :

1. **تبعة المدخرات وتمويل الأستثمارات:** تقوم الاسواق المالية بجذب رؤوس الاموال الفائضة و تحويلها الى رأس المال موظف فعال ، وذلك بوساطة الادوات المالية المتعددة التي تستخدم في العمليات الاستثمارية، ما يدفع المستثمرين إلى توظيف مدخراهم ومن ثم انتعاش انتاجية الشركات.

2. **توفير السيولة:** هي احدى الوظائف المهمة التي تؤديها الاسواق المالية بعد وظيفة تبعة المدخرات تتيح للمستثمرين فرصةً و درجة عالية من السيولة وتشجعهم على توظيف مدخراهم ، وذلك بسبب سهولة تحويل الاوراق المالية و سرعته الى نقديه من دون خسائر ، إذ أنها تدعم الاستثمارات طويلة الأجل و توسيعها. وتميز الاستثمارات بمردودتها وسهولتها اثناء البيع و الشراء عند مقارنتها بالاستثمارات الحقيقية و يمكن استثمار أي مبلغ سواء كانت لمدة قصيرة او طويلة.

3. **تقليل مخاطر الاستثمار و توفير المعلومات حول إنجازات الشركات :** أن الاسواق المالية تعمل على اتاحة فرص كثيرة لتقليل المخاطر بوساطة أمكانيات تنوع الادوات المالية الاستثمارية المتداولة ، إذ أنها تمكن من انشاء محافظ استثمارية تتضمن اوراقاً مالية لقطاعات عده وشركات مختلفة، و لا يقتصر تنوع المخاطر على المستوى المحلي فقط وأيما يضم ايضا تنوع المخاطر على المستوى الدولي أيضاً، وتساعد على توفير المعلومات حول اداء الشركات إذ يعمل على العدالة في تسعير الاوراق المالية، إذ ان قوانين الاسواق المالية ترغم الشركات المدرجة بالافصاح عن المعلومات المرتبطة بأدائها و عن الاوراق المالية التي ترغب باصدارها مما يوفر للمستثمرين معلومات دقيقة لاتخاذ القرارات الاستثمارية. ويوضح الشكل (2) تدفقات الموارد المالية في النظام :



الشكل (2) وظائف الأسواق المالية لتدفق الموارد المالية

Source: Frederic S. Mishkin, The Economics of Money, Banking and Financial Markets, Eleventh Edition, Addison –Wesley, U.S.A,2016, Page69.

المتطلبات الأساسية لأقامة الأسواق المالية: هناك متطلبات عدة لأقامة الأسواق المالية، فقد أشار (العبادلة، 2014: 33) على وفق الآتي :

1. وجود جهاز مصري قوي وبنك مركزي كفاء، فوجود جهاز مصري قوي هو الأساس لتعبئة المدخرات وهو الداعمة الرئيسية لوجود سوق مالي.
 2. ضرورة وجود الأنظمة والقوانين وهيئات متخصصة لفرض المنازعات التجارية فوجود مثل هذه الانظمة والقوانين ينظم عمل السوق بحيث تعرف الأطراف المختلفة ما لها وما عليها.
 3. ضرورة توفر حد أدنى من الاستقرار السياسي فوجود الاستقرار السياسي من أهم عوامل جذب الاستثمار وتشخيصه.
 4. توفر الشفافية وشبكة من الاتصالات تسهل عمليات البيع والشراء وتمكن جميع الأطراف ذات العلاقة من الإطلاع على كل ما تحتاجه من معلومات.
 5. إنشاء البورصات للأوراق المالية، حيث تعتبر بورصات الأوراق المالية من أهم أدوات تعبئة المدخرات وجذب الإستثمارات وهي تسهل عمليات انتقال ملكية الأوراق المالية من طرف إلى آخر.
 6. وجود عدد كاف من المؤسسات المالية تقوم هذه المؤسسات بدور الوسيط بين المتعاملين في الأسواق المالية ومن أهم تلك المؤسسات شركات الوساطة المالية وشركات التأمين وبنوك الاستثمار وشركات إدارة المخاطر.
 7. ضرورة توفر مجموعة كافية ومتعددة من الأدوات المالية بحيث تناسب رغبات جميع المستثمرين.
 8. توفر الوعي الاستثماري لدوره المهم في جذب المدخرات وتشجيع الاستثمار.
 9. توافر بيئة استثمارية قادرة على جذب رؤوس الأموال الخاصة وعدم وجود حواجز تمنع نقل رأس المال والثروات.
- وقد أشيرت إلى لمجموعة من المتطلبات الأخرى للسوق المالي وهي كالآتي : (ubo، 2016: 26) و (آل شبيب، 2012، 39 : 40)

- أ. اعتماد آليات السوق الحر كأساس لعمل النظام الاقتصادي سواء في توزيع الموارد أو في الأنظمة التشريعية وتكون السياسة المالية والنقدية للدولة في هذا الاتجاه أيضاً.
- ب. م坦ة النظام المحاسبي مع إيلاء تطبيق معايير الإفصاح المحاسبي والمالي أهمية كبيرة، وتلتزم به كافة الشركات التي يتم تبادل أوراقها المالية في السوق؛.
- ج. وجود هيئة مشرفة على تطبيق التعليمات الخاصة بالتداول والتعامل بالسوق والرقابة عليه، ولها القدرة التنظيمية والصلاحية في انجاز أعمالها بسهولة وسرعة؛.
- د. اعتماد معايير المحاسبة الدولية عند تنفيذ الأنظمة المحاسبية وجود شركات ومكاتب محاسبة وتدقيق ذات كفاءة وملزمة بأخلاقيات المهنة؛.
- هـ. توفير بيوت الخبرة والشركات المالية والوسطاء الماليين القادرين على عمليات التحليل المالي والاقتصادي وتزويد المتعاملين بالنشرات والأخبار أولًا؛.
- و. إيجاد تشريعات وتعليمات لتوجيه الشركات تحدد العلاقة بين المالكين والإداريين بهدف حماية المستثمرين في السوق المالي.

مفهوم الاستثمار وتعريفه :

يعد الاستثمار من الموضوعات الأساسية و المهمة في الدراسات الادارية و المالية و الاقتصادية و المصرفية وغيرها من الاختصاصات ، ينصب اهتمام الاستثمار نحو كيفية التضخيم بالأموال الحالية بهدف الحصول على عوائد مستقبلية تتلائم مع مستوى المخاطر التي تتعرض لها هذه الاموال عند توظيفها.

وقد عرف بأنه نفقات مالية في مدة معينة مقابل الحصول أو عدم الحصول على ايرادات في المستقبل ، او هو اكتساب للأصول سواء كانت ثابتة او متداولة ، ملموسة او غير ملموسة ، فضلاً عن الاحتياجات المولدة من دورة الاستغلال . (بن مسعود ، 2010: 27) وعرف بأنه محفظة من الموجودات . تم شراؤها، مع الأموال المتاحة التي توفر العودة في شكل تدفقات نقدية دورية أو مكسب أو خسارة في مقدار المبلغ الأصلي المستثمر(رأس المال). (Faure , 2013 : 106).

وقد عرف بأنه وضع الفوائض من الأموال في مشروع معين لفترة زمنية محددة لتحقيق عائد في المستقبل . (علي، 2017 : 15) و عرف بأنه التعامل بالأموال واستخدامها من أجل الحصول على الأرباح من خلال التخلص من الأموال الآن وتحمل المخاطر لغرض الحصول على عوائد في المستقبل . (محصول و محرز ، 2018: 51)

وعرف ايضاً بأنه الانفاق على الأصول الإنتاجية أو السلع الاستثمارية الجديدة والذي يتربّ عليه إنتاج إضافي وفرص عمل إضافية وزيادة المخزون من المواد الأولية المختلفة . (بنداش ، 2018: 45).

ويمكن بيان التعريف الاجرامي للأستثمار وهو التضخيم بالأموال الفائضة عن حاجة الشركات او الافراد من أجل الحصول على عوائد بعد فترة زمنية و تحمل مخاطر متنوعة تختلف درجاتها بأختلاف عوائدها.

ومن التعريف الاجرامي يظهر لنا ان الاستثمار يرافقه عنصران مهمان ، وهما العائد و المخاطرة اذ تختلف نسبة العوائد بأختلاف درجة المخاطرة التي تختلف بحسب حجم الاستثمار و نوعه.

سابعاً: أهداف الاستثمار و أهميته

يسعى المستثمر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف عن طريق الاستثمار و ذلك من أجل الحفاظ على مكانته وتحسين علاقته مع غيره من الإقتصاديين، وفيما يلي أهم الاهداف : (عطية، 2015: 110)

- تحقيق العائد الملائم : فهدف المستثمر من توظيف أمواله تحقيق عائد ملائم وربحية مناسبة يعملاً على استمرار المشروع، لأن أي مستثمر يهدف من استثماره تحقيق الربح، ما عدا الاستثمارات الحكومية أو الاجتماعية فإنها لا تهدف إلى تحقيق الربح المادي وإنما تهدف إلى تحقيق منفعة أو خدمة اجتماعية.
- المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع "قيمة الموجودات": وذلك بوساطة المفاضلة بين المشاريع والتركيز على أقلها مخاطرة والتوزيع في مجالات الاستثمار لكي لا تنخفض قيمة موجوداته (ثرواته) مع مرور الزمن بحكم ارتفاع الأسعار وتقلبات السوق لأن المستثمر يحافظ على رأس ماله الأصلي ويجنبه الخسارة.
- استمرارية الدخل وزيادته إذ يخطط المستثمر لدخل ثابت ومستمر بوتيرة معينة عن تقلبات السوق ويقلل من المخاطرة ليحافظ على استمرارية النشاط الاستثماري.

ضمان السيولة الازمة : أي نشاط استثماري يحتاج إلى السيولة والتمويل اللازمين لمواجهة المصارف اليومية لاحتياجات الضرورة لتسهيل المشروع لكي لا يتعرض للتوقف أو التأخير في تحقيق أهدافه

علمابر فوق وأخرون ، 2016: 24) ان الاستثمار يسعى الى تحقيق ما يلي :-تحقيق عائد يساعد على استمرارية المشروع، المحافظة على قيمة الأصول الحقيقة، استمرارية الحصول على الدخول و العمل على زيادتها، ضمان السيولة الازمة.

أما الباحثان فيجمعان على ان اهداف الاستثمار تتمثل في :-(توفير مستوى مناسب من السيولة،تأمين المستقبل،تحقيق عوائد مرضية،تساعد المستثمر على الاستثمار،زيادة الحصة السوقية بوساطة زيادة ثروة المالك.
بوساطة الجدول (3) يمكن بيان أهمية الاستثمار من وجهة نظر الباحثين .

الجدول (3) يوضح أهمية الاستثمار بحسب وجهات نظر الباحثين

ت	الباحث والسنة والصفحة	أهمية الاستثمار
أ.	(Hiriyappa , 2008: 5)	<ul style="list-style-type: none"> - زيادة معدلات الضرائب. - ارتفاع أسعار الفائدة. - زيادة دخل وتوفيره عدد من منافذ الاستثمار. - زيادة العمر المتوقع لوسائل الانتاج.
ب	(علوان ،2009: 34-33)	<ul style="list-style-type: none"> - يساعد الفرد (المستثمر) في معرفة العائد المتوقع على الاستثمار - يساعد المستثمر في حماية ثروته من أنواع المخاطر المختلفة سواء المخاطر المنتظمة أم غير المنتظمة. - يسهم الاستثمار في زيادة العائد على رأس المال وتنميته من خلال زيادة الأرباح المتحجزة المتتحققة من الاستثمار.
ج	(ايمان،2017: 9)	<ul style="list-style-type: none"> - زيادة الانتاج والانتاجية مما يؤدي الى زيادة الدخل القومي وارتفاع متوسط نصيب الفرد من ثم تحسين مستوى معيشة المواطنين. - توفير خدمات للمواطنين و المستثمرين. - توفير فرص عمل و تقليل نسبة البطالة. - زيادة معدلات التكوين الرأسمالي للدولة

المصدر : من أعداد الباحثين أعتماداً على المصادر المذكورة في الجدول

ثامناً: خصائص الاستثمار : وقد اشار (نصر الدين ،2009 : 24) إلى مجموعة من المميزات المشتركة و الخصائص العامة للأستثمار ذكر منها ما يلي :-

1. أن الاستثمار عملية اقتصادية ، فهو عبارة عن مجموعة من النشاطات الاقتصادية تهدف إلى تحقيق عوائد اقتصادية.
2. يتعلّق الاستثمار بتوجيه الأصول الرأسمالية بأنواعها المادية المختلفة ، المالية البشرية والمعلوماتية ، وأعتماداً على ذلك فإن الاستثمار يتوجه إلى تحقيق عوائد متباعدة و يتوقف نوع هذه العوائد على الهدف الرئيس للمستثمر و على ابعاد التأثيرات الاستثمارية في الاقتصاد و المجتمع.
3. وجود قيم حالية تم التضحية بها.
4. وجود مدة زمنية للأستثمار تقع مابين لحظة البدء بالتضحيّة إلى حين الحصول على العوائد المستقبلية.
5. ثمة مخاطر تصاحب الاستثمار نظراً إلى عدم تأكيد العائد في المستقبل.
6. إذا فللاستثمار مبني على توقعات معينة و تستند إلى أساس و مبادئ علمية تسمح بتقليل درجة المخاطرة و عدم التأكيد و تضفي نوعاً من الرشادة العقلانية على اتخاذ القرار الاستثماري.



وقد أشار (الجرادي ، 2016: 62-63) الى مجموعة من الخصائص الأساسية التي تميز الاستثمار وهي :

1. **التكلفة المبدئية للأستثمار :** وتمثل في المبالغ المدفوعة من أجل أنجاز المشروع فمن خلالها تقتني الأصول وتدفع التكاليف اللازمة لأنطلاقه ، و العناصر التي يجب مراعاتها عند تحديد كل تكلفة تكمن في الموارد الأولية اللازمة للتشغيل ، الأجر ، و تكاليف تكوين العمال ايضاً.
2. **التدفقات النقدية :** وتمثل هذه التدفقات في العوائد السنوية التي تتحققها المؤسسة في سنوات عمر المشروع بحيث ننتظر من استثمار معين تدفقاً نقدياً ناتجاً عن كل الإيرادات و النفقات المتعلقة بهذا المشروع وتنقسم هذه التدفقات إلى قسمين :
 - أ. تدفقات داخلية :** وهي التدفقات أو العوائد ، الناجمة أساساً عن نشاط المشروع و يكون التنبؤ بها صعباً نسبياً نظراً إلى كون هذه الإيرادات تتوقف على عوامل و ظروف خارجية لا يمكن للأدارة التحكم فيها من جهة ، وكذلك صعوبة تحديد الإيرادات الخاصة بالمشروع عن الإيرادات الكلية التي تتعلق بنشاط المؤسسة ككل في حالة الأستثمارات التوسعية من جهة أخرى.
 - ب. تدفقات خارجية:** تتمثل في نفقات التشغيل و تنقسم إلى تكاليف استثمارية أولية و تكاليف الاستغلال، إذ أن الأولى تتحملها المؤسسة و تتوقف قيمتها على حجم المشروع و تسمى تكاليف رأسمالية و أما الثانية فهي تكاليف يتحملها المشروع و تضم تكاليف اليد العاملة و المواد الأولية ، الأشهر.....ألاخ.
3. **مدة حياة المشروع :** أن المدة التي تحقق المشروع إيرادات صافية تمثل مدة حياة المشروع الاستثماري ، وفي مدة الحياة تميز بين العمر الاقتصادي الذي نقصد به الفترة التي يكون تشغيل المشروع اقتصادياً ، أي تحقيق أقل تكلفة مع وجود عائد وال عمر الانسجي هو عبارة عن المدة التي ينتظر أن تكون فيها المشروع صالحاً للإنتاج.
4. **القيمة المتبقية من الاستثمار :** عند نهاية المشروع الاستثماري ، يظهر تدفق في نهاية آخر سنة استغلال قد يستخدم لتغذية مشاريع أخرى أو يعد تدفقاً نقدياً موجباً يضاف إلى آخر تدفق نقداً للأستثمار .

تاسعاً: المبادئ التي يقوم عليها القرار الاستثماري:

حتى يتمكن المستثمر من القيام بعملية المفاضلة بين البديل الاستثمارية المتاحة ينبغي له مراعاة مجموعة من المبادئ تتمثل فيما يلي:

- (العويسى ، 2013: 71) (محمود و دباش، 2016: 90) و (المولى ، 2018، 35-36)

1. **مبدأ الاختيار :** تفترض في المستثمر الرشادة، و عليه فهو يبحث دائماً عن فرص استثمارية متعددة لما لديه من مدخلات ليقوم بالاختيار المناسب من بين الفرص المتاحة بدلاً من توظيفها في أول فرصة تناح له.
 2. **مبدأ المقارنة :** إذ يقوم المستثمر بالمفاضلة بين البديل المتاحة واختيار البديل الذي يناسبه، لابد أن يقوم بعملية المقارنة بين تلك البديل المتاحة بالاستعانة بأدوات التحليل والتقييم لتحديد البديل المناسب وحصره لرغباته و أمكانياته الاستثمارية التي يتميز بها.
 3. **مبدأ الموضوعية :** ويقصد بهذا المبدأ أن تكون كافة المؤشرات المالية المستخدمة في المقارنة ذات موضوعية وذلك تجنباً لتحيز الفياس، وهذا يعني عند استخدام مؤشر مالي لابد من توصل إلى نفس النتيجة أو هناك تقارب كبير.
 4. **مبدأ الملائمة :** كل مستثمر يتميز بخصائص ذاتية تمثل في العمر، الدخل، ورغبات هذه العناصر تكون نمط تفضيل لدى المستثمر يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقرار الاستثمار المتمثلة في معدل العائد على الاستثمار، درجة المخاطرة التي يتصرف بها، مستوى السيولة التي يتمتع بها كل مستثمر.
 5. **مبدأ توزيع الأخطار :** تختلف الأصول المالية من حيث درجة المخاطرة والعوائد التي تدرها وعليه فالقرار الاستثماري السليم ينبغي أن يقوم على التتويج من هذه الأصول، وذلك من أجل الحد من المخاطرة وزيادة العوائد.
- بحسب كل من (زبير& أحلام ، 2018: 245) يجب على متخذ القرار الاستثماري أن يراعي بعض المبادئ عند اتخاذ القرار
- **مبدأ تعدد الخيارات الاستثمارية :** يستمد هذا المبدأ أصوله من حقيقة أن الفوائض النقدية المتوفرة لدى المستثمر الفرد أو الشركة تتسم بالندرة بينما تكون الفرص الاستثمارية المنافسة على استقطاب هذه الفوائض كثيرة، لذلك يفترض بمتخذ القرار الاستثماري اختيار ما يناسبه ضمن عملية مفاضلة تمكنه من اختيار الأداة الاستثمارية التي تتفق مع إستراتيجيته في الاستثمار.

- **مبدأ الخبرة والتأهيل :** إن عملية الإختيار بين البدائل المتاحة تتطلب إجراء دراسة معينة تقوم على وفق أسس ومناهج علمية دقيقة، وتعتمد على معلومات وافية وسليمة للتمكن من الوصول إلى تحقيق الفعالية والرشادة في اتخاذ القرار. ومن أجل الوصول إلى قرار إستثماري سليم، فلا بد من توفر مستوى معين من الدراسة والخبرة التي قد لا تتوفر لدى كل المستثمرين.
- **مبدأ الملائمة :** يطبق المستثمر هذا المبدأ في الواقع العملي عندما يقوم باختيار المجال الإستثماري المناسب ثم الأداء الإستثمارية المناسبة في ذلك المجال من بين عدد من البدائل المقترحة أو المتاحة .
- **مبدأ التنويع "توزيع المخاطر الإستثمارية :** "إن الإستثمار عملية مرتبطة بالمستقبل وتنطوي على درجة معينة من المخاطر، وعليه فإن درجة المخاطرة تكون مختلفة ومتغيرة من إستثمار إلى آخر، وأن مسبباتها قد تختلف تبعاً لذلك أيضاً، لذا يقوم المستثمر بتنويع أدوات استثماره بهدف توزيع المخاطر الاستثمارية وتحقيق أفضل عائد ممكن لهذه الاستثمارات.

عاشرأً : المقومات الأساسية لقرار الاستثمار:

ومن أجل نجاح القرار الاستثماري فلا بد ان يرتكز على ثلات مقومات أساسية وهي : - (فارس و ريمه ، 2018: 635)

تبني استراتيجية ملائمة للأستثمار : تختلف استراتيجيات الاستثمار التي يتبنّاها المستثموون وذلك حسب اختلاف أولوياتهم الاستثمارية، وتتمثل أولويات المستثمر بما يعرف لمنحنى تفضيلية الاستثماري والذي يختلف بالنسبة لأي مستثمر وفق ميله تجاه العناصر الأساسية الثلاثة (الربحية ، السيولة ، الأمان). ويعبّر عادة عن ميل المستثمر لعنصر الربحية بمعدل العائد على الاستثمار الذي يتوقع تحقيقه من الأموال المستثمرة ، بينما يعبر تجاه العنصرين الآخرين (السيولة و الأمان) بالمخاطر التي يكون مستعداً لقبولها في نطاق العائد على الاستثمار الذي يتوقعه.

الاسترشاد بالأسس و المبادئ العلمية لاتخاذ القرار : حتى أن يكون القرار رشيداً ، فعلى المستثمر أن يوظف أولاً المنهج العلمي في اتخاذ القرار من ناحية تحديد الهدف من الاستثمار ، تهيئة وتحليل البيانات و المعلومات الملائمة لاتخاذ القرار ، تحليل و دراسة الجوانب المالية للبدائل ، اختيار البديل الاستثماري الأفضل ، والمسألة الأخرى التي يجب على متخذ القرار الاستثماري أن يأخذها بعين الاعتبار هي اعتماد عدد من المبادئ و المعايير كأساس لاتخاذ القرار

مراجعة العلاقة بين العائد و المخاطرة: إن المستثمر يربط قراره الاستثماري بمتغيرين أساسيين هما : العائد المتوقع من الاستثمار و درجة المخاطرة المرافقة للأداة الاستثمارية. ولهذا ، على المستثمر قبل أن يتخذ قراره الاستثماري ان يعرف مقدماً كل من العائد المتوقع ودرجة المخاطرة ، بمعنى أن عليه أن يتتبّأ بكل من العائد و درجة احتمال تحقق هذا العائد .



المبحث الثالث الجانب التطبيقي

تمهيد :

يتناول هذا المبحث استعراضاً سريعاً للسوق المالي في أقليم كوردستان العراق بهدف التعرف على طبيعة واقع السوق المالي وأهدافه ، ويتضمن تفسير نتائج البحث وتحليلها، إذ توصل إليها البحث بوساطة استمارنة الاستبانة ، وكذلك ثبات فرضياتي البحث وعرض الاساليب الاحصائية المستخدمة ، بوساطة تحليلها ، ونستعرض محتوياتها على وفق الآتي :

اولاً: تأسيس السوق المالي في أقليم كوردستان - العراق:

تأسست السوق المالي في اربيل بتاريخ (2010/5/16) بموجب شهادة التأسيس المرقمة (م . ش / 7471) و الصادرة من وزارة التجارة دائرة تسجيل الشركات الوطنية ومن اهدافها انماء جوانب الاقتصاد الوطني و وفق خطط التنمية. وفي الجدول (4) اسماء الجهات التي قامت بالمساهمة و المؤسسة للسوق وهي تتكون من (25) جهة وهذه الجهات هي على وفق الآتي :

الجدول (4) الجهات المؤسسة للسوق المالي في أقليم كوردستان - العراق

الجهة (شركة ، منظمة ، شخص)	الجهة (شركة ، منظمة ، شخص)	الجهة (شركة ، منظمة ، شخص)	الجهة (شركة ، منظمة ، شخص)
مصرف أشور	.14	غرفة تجارة و صناعة أربيل	.1
مصرف الشمال للتمويل و الاستثمار	.15	غرفة تجارة و صناعة دهوك	.2
وزارة المالية و الاقتصاد في حكومة أقليم كوردستان	.16	غرفة تجارة و صناعة السليمانية	.3
صندوق الشهداء و الضحايا	.17	شركة مجموعة دابين	.4
سعد سعدون البنية	.18	شركة صلاح الدين الاستثمارية	.5
كيلان أسماعيل حسن	.19	شركة زاكروس للتجارة العامة	.6
مصرف الأقليم	.20	شركة مجموعة فاروق للأستثمار	.7
شركة الاسكان للأستثمار	.21	شركة كورك أنرجي المحدودة	.8
أحمد علي عزيز	.22	شركة جيھان للتجارة	.9
محمود عثمان محمود	.23	شركة نوكان للمقاولات العامة	.10
شركة كافيلا للتجارة	.24	جامعة جيھان	.11
عبد احمد عبد الرحيم	.25	مصرف جيھان للتمويل الإسلامي	.12
		مصرف الشرق الاوسط العراقي	.13

المصدر : من أعداد الباحثين

ويقع المركز الرئيس للسوق في اربيل في دريم ستى و له الحق في فتح فروع أخرى في محافظات الأقليم، ولم تمارس أي نشاطات في مجال تداول الأوراق المالية إلى حد الآن ، هو سوق مستقل ماليا و أداريا غير مرتبط باي جهة، و يدار من قبل أعضاء مجلس ادارة السوق مكون من تسعة اعضاء من مؤسسي السوق.

اولاً : وصف مجتمع البحث:

العدد الاجمالي لمجتمع البحث (33) شركة ومستثمر في محافظة السليمانية ، و تتمثل (بالشركات المساهمة في محافظة السليمانية بتأسيس السوق المالي في أقليم كورستان العراق (7) شركات، الشركات المؤهلة للأدراج في السوق (5) شركات، الشركات التي تترقب الدخول إلى السوق (5) شركات ، و المستثمرون الذين يترقبون بالدخول إلى السوق (16) مستثمر)، في محافظة السليمانية فقط .

ثانياً : التحليل الوصفي لعينة البحث:

أ. الأحصاء الوصفي للبيانات الديموغرافية : المستجيبون للأستبانة إذ وزعت (32) استماراة أستبانة، ولقد وزع هذا العدد من الاستماراة بسبب عدم استجابة العينة لاملا الاستماراة ، و أسترجمت (30) استماراة صالحة للتحليل ، ولم ترجع استمارتان ، فيما يلي سمات المستجيبين للبحث :-

1. توزيع أفراد العينة بحسب الجنس : يوضح الجدول (5) أن غالبية افراد عينة البحث من الذكور و كان عددهم (21) ذكرأ اي بنسبة (70%) ، مقارنة بعدد الإناث إذ كان عددهم (9) أنثى أي بنسبة (30%) ، وهذا يشير إلى أن أغلب أفراد عينة البحث من الذكور ، و هذا يدل على أن طبيعة المجتمع ذكوري وميلهم إلى الاستثمار ، الفائدة منها معرفة نسبة مشاركة كلا الجنسين في السوق ومدى رغبتهم في الاستثمار رؤوس اموالهما .

الجدول رقم (5) توزيع أفراد عينة البحث بحسب الجنس

النسبة%	العدد	الجنس	ت
70	21	ذكر	1
30	9	انثى	2
100	30	المجموع	

المصدر : من أعداد الباحثين أعتماداً على البرنامج الأحصائي SPSS

2. توزيع أفراد العينة بحسب العمر : يظهر لنا من الجدول (6) أن اقل عدد من أفراد العينة تقع أعمارهم ضمن الفئات العمرية (26-35 سنة) ، (36-45 سنة) ، و(55 سنة فأكثر) وكان عددهم (6) لكل منهم، وبنسبة (40%) ، والفئات العمرية (46-55 سنة) كان عددهم أكثر إذ كانت (12) ، بنسبة (20%) وهذا يشير إلى أن هذه الفئة أكثر اهتماماً بالاستثمار.

الجدول رقم (6) توزيع أفراد عينة البحث بحسب العمر

النسبة%	العدد	العمر	ت
20	6	سنة 35 - 26	1
20	6	سنة 45 - 36	2
40	12	سنة 55 - 46	3
20	6	سنة 55 فأكثر	4
100	30	المجموع	

المصدر : من أعداد الباحثين أعتماداً على البرنامج الأحصائي SPSS

3. توزيع أفراد عينة البحث بحسب التحصيل الدراسي : الجدول (7) يوضح أن معظم عينة البحث من حملة شهادة البكالوريوس وكان عددهم (20) فرداً، وبنسبة (66.6%) وهي أعلى نسبة، وحملة شهادة الماجستير و الدبلوم العالي كان عددهم (3) أفراد، بنسبة(10%) على التوالي ، وحملة شهادة الدكتوراه و الدبلوم كان عددهم فردين، وبنسبة(6.7%)، علمًا أن حملة شهادة الأعدادية فما دون لم تحصل على أي نسبة من أفراد العينة، وهذا يشير إلى أن اغلبية المستثمرين من حملة الشهادة الجامعية ولاسيما من حملة درجة البكالوريوس ،أي بنسبة (6.6%).

الجدول رقم (7) توزيع أفراد عينة البحث بحسب التحصيل الدراسي

التحصيل الدراسي	ت	العدد	النسبة%
دكتوراه	1	2	6.7
ماجستير	2	3	10
دبلوم عالي	3	3	10
بكالوريوس	4	20	66.6
دبلوم	5	2	6.7
اعدادية فما دون	6	0	0
المجموع		30	100

المصدر : من أعداد الباحثين اعتماداً على البرنامج الأحصائي SPSS

4. توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب سنوات الخبرة : يبين الجدول (8) أن الفئة الكبرى من أفراد عينة البحث هم ممن لديهم خبرة (15) سنة و البالغ عددهم (13) مستثمرًا، بنسبة (43.3%)، و الفئة التي لها خبرة (1- 5) سنوات وبالبالغ عددهم (8) مستثمرين،نسبة(26.7%)، ثم تليها الفئة التي يتراوح عدد سنوات خبراتهم (6 – 10) سنوات، وبالبالغ عددهم (5) مستثمرين ، إذ بلغت نسبتها (16.7%) ، وأخيراً أن المستثمرين الذين لديهم (11 – 15) سنة ويبلغ عددهم (4) مستثمرين ، وبنسبة (13.3%) ، و بذلك فإن أفراد العينة لهم خبرة جيدة في مجال السوق المالي و الاستثمار .

الجدول رقم (8) توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	ت	العدد	النسبة٪
1 – 5 سنوات	1	8	26.7
6 – 10 سنوات	2	5	16.7
11 – 15 سنة	3	4	13.3
فأكثر	4	13	43.3
المجموع		30	100

المصدر : من أعداد الباحثين اعتماداً على البرنامج الأحصائي SPSS

5. توزيع أفراد عينة البحث بحسب عدد الدورات التي شارك بها: يوضح الجدول (9) أن أفراد العينة من المشاركون في (3) دورات فأكثر و عددهم (12) مستثمرًا ، إذ بلغت نسبتها (40%) وهي أعلى نسبة، ومستثمر واحد لم يشارك في أي دورة ، وهي أدنى نسبة (3.3%) ، وهذه النسب تؤكد أن أغلبية المستثمرين من الفئات الذين شاركوا في الدورات ما يدل على نضجهم ، و أدرائهم للأهمية التي يحتلها السوق المالي و مدى تأثيرها على الاستثمار في أقليم كوردستان العراق، من حيث تهيئة فرص الاستثمار للمستثمرين.

الجدول رقم (9) توزيع أفراد عينة البحث بحسب عدد الدورات التي شاركوا بها

نسبة %	العدد	عدد الدورات	ت
3.3	1	لا يوجد	1
20	6	دورة واحدة	2
36.7	11	دورتان	3
40	12	3 دورات فأكثر	4
100	30	المجموع	

المصدر : من إعداد الباحثين أعتماداً على البرنامج الإحصائي SPSS

6. توزيع أفراد عينة البحث بحسب نوع المشاركة في السوق المالي : يوضح الجدول (10) ان أعلى نسبة من افراد عينة البحث بحسب نوع المشاركة في السوق المالي هم من المستثمرين الذين يتربون للدخول في السوق المالي وكان عددهم (16) مستثمراً ، وبنسبة (53.3%) ، وكانت أدنى نسبة للشركات المساهمة في تأسيس السوق المالي وعدها(4) شركات ، إذ بلغت نسبتها شركة ، وهذا يدل على مدى رغبة المستثمرين في استثمار أموالهم في السوق المالي .

الجدول رقم (10) توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب نوع المشاركة في السوق

نسبة %	العدد	نوع الشركة	ت
13.3	4	الشركات المساهمة في السوق	1
16.7	5	الشركات المؤهلة للدراج في السوق	2
16.7	5	الشركات المرتبطة للاندراج في السوق	3
53.3	16	مستثمر يتربون للدخول إلى السوق	4
100	30	المجموع	

المصدر : من إعداد الباحثين أعتماداً على البرنامج الإحصائي SPSS

ب - الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة (سوق المالي) :

وفقاً لأراء أفراد عينة البحث واعتماداً على نتائج التحليل الأحصائي بوساطة تطبيق المقاييس الوصفية في كل من (الوسط الحسابي ، الانحراف المعياري ، معامل الاختلاف ، والأهمية النسبية) ، حدد مستوى الإجابات في ضوء المتوسطات الحسابية بوساطة إنتمائها لأي فئة، إذ أعتمدت الاستثنائية على مقياس ليكرت الخماسي (أنفق تماماً – لا أنفق تماماً) فإن هناك خمس فئات تنتهي إليها المتوسطات الحسابية، وتحدد الفئات بوساطة إيجاد طول المدى ($4=1-5$) ومن ثم قسمة المدى على عدد الفئات (5) أي ($4/5=0.80$)، وقد وضحت في الجدول (11) الآتي :

الجدول (11) المستويات المعيارية لوصف المتغيرات وابعادها

التقدير	الفئة الوسط الحسابي	ت
منخفض جداً	1.8- 1	.1
منخفض	2.60 – 1.81	.2
معتدل	3.40 – 2.61	.3
مرتفع	4.20 – 3.41	.4
مرتفع جداً	5.0 – 4.21	.5

المصدر: عبدالفتاح، عز حسن سعيد، (2008)، "مقدمة في الاحصاء الوصفي والاحصاء الاستدلالي باستخدام خوارزم العلمية، الجدة، حي الجامعة

يوضح الجدول (12) ، الأوساط الحسابية والأنحرافات المعيارية و معامل الاختلاف و الأهمية النسبية و الاتجاه العام لفقرات متغير السوق المالي كلها، إذ بلغ الوسط الحسابي على المستوى العام لهذا المتغير (3.67) وهي أعلى من الوسط الفرضي و البالغ (3) بانحراف معياري (0.66) ومعامل الاختلاف (17.97) وبأهمية نسبية (73.46)، والاتجاه العام لهذا المتغير ككل نحو (أتفق)، إذ تقع بين مدى اتفاق (4.20-3.41) و نسبة (68.6%) عند مستوى (اتفاق واتفاق بشدة)، وأن نسبة (9.5%) من أفراد عينة البحث غير متأكدين من ذلك، وأن نسبة (21.9%) عند مستوى (لا اتفاق ولا اتفاق بشدة) ، وهذا يدل على أن لأسواق المال أهمية كبيرة في نشر الوعي الاستثماري ، وتحفيز المدخرات، وتوفير السيولة للشركات الاستثمارية ، وتقليل نسبة المخاطر .

الجدول (12)

الأوساط الحسابية والأنحرافات المعيارية و معامل الاختلاف والأهمية النسبية والاتجاه لفقرات متغير السوق المالي

الاتجاه العام	الاهمية النسبية	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	Aتفق بشدة	Aتفق	محايد	لا Aتفق	لا Aتفق بشدة	المحور الفرعى	المتغير
					العدد	العدد	العدد	العدد	العدد		
					%	%	%	%	%		
لا Aتفق	46.00	65.60	1.51	2.30	3.00	7.00	1.00	4.00	15.00	X1	في الأداء التشغيلي
					10.0	23.3	3.3	13.3	50.0		
محايد	68.00	34.47	1.17	3.40	5.00	12.00	5.00	6.00	2.00	X2	بعد الإنتاج
					16.7	40.0	16.7	20.0	6.7		
أتفق	72.67	28.85	1.05	3.63	5.00	15.00	6.00	2.00	2.00	X3	الأنظمة والتسييرات
					16.7	50.0	20.0	6.7	6.7		
أتفق	76.00	29.93	1.14	3.80	8.00	15.00	2.00	3.00	2.00	X4	بعد الإنتاج
					26.7	50.0	6.7	10.0	6.7		
أتفق	65.67	24.67	0.71	3.28	21.0	49.0	14.0	15.0	21.0	مجموع 1	الأنظمة والتسييرات
					17.5	40.8	11.7	12.5	17.5		
أتفق بشدة	76.67	30.93	1.19	3.83	10.00	12.00	3.00	3.00	2.00	X5	
					33.3	40.0	10.0	10.0	6.7		
أتفق بشدة	77.33	30.41	1.18	3.87	10.00	13.00	2.00	3.00	2.00	X6	
					33.3	43.3	6.7	10.0	6.7		
أتفق بشدة	79.33	27.98	1.11	3.97	10.00	15.00	1.00	2.00	2.00	X7	
					33.3	50.0	3.3	6.7	6.7		
أتفق	75.33	31.92	1.20	3.77	10.00	10.00	5.00	3.00	2.00	X8	



بشدة					33.3	33.3	16.7	10.0	6.7		
أنفق بشدة	77.17	25.66	0.99	3.86	40.0	50.0	11.0	11.0	8.0	مجموع بعد 2	
					33.3	41.7	9.2	9.2	6.7		
أنفق بشدة	88.67	18.12	0.80	4.43	17.00	11.00	0.00	2.00	0.00	9X	الاتصال و الشفافية
					56.7	36.7	0.0	6.7	0.0		
أنفق بشدة	90.00	12.51	0.56	4.50	16.00	13.00	1.00	0.00	0.00	10X	
					53.3	443.	3.3	0.0	0.0		
أنفق بشدة	88.67	16.14	0.72	44.4	16.00	12.00	1.00	1.00	0.00	11X	
					453.	40.0	3.3	3.3	0.0		
لا أنفق	50.67	54.63	1.38	2.53	4.00	3.00	8.00	5.00	10.00	12X	
					13.3	10.0	26.7	16.7	33.3		
أنفق	79.50	13.84	0.55	3.98	53.0	39.0	10.0	8.0	10.0	مجموع بعد 3	
					44.2	32.5	8.3	6.7	8.3		
أنفق بشدة	84.67	20.85	0.88	4.23	13.00	14.00	0.00	3.00	0.00	13X	
					43.3	46.7	0.0	10.0	0.0		
أنفق	82.67	23.15	0.96	4.13	13.00	11.00	3.00	3.00	0.00	14X	
					43.3	36.7	10.0	10.0	0.0		
أنفق بشدة	87.33	20.04	0.87	4.37	17.00	9.00	2.00	2.00	0.00	15X	
					56.7	30.0	6.7	6.7	0.0		
أنفق	76.00	33.56	1.28	3.80	12.00	8.00	4.00	4.00	2.00	16X	
					40.0	26.7	13.3	13.3	6.7		
لا أنفق	42.00	74.13	1.56	2.10	5.00	2.00	2.00	3.00	18.00	17X	
					16.7	6.7	6.7	10.0	60.0		
أنفق	74.53	19.86	0.74	3.73	60.0	44.0	11.0	15.0	20.0	مجموع بعد 4	
					40.0	29.3	7.3	10.0	13.3		
محايد	66.67	41.23	1.37	3.33	7.00	9.00	6.00	3.00	5.00	18X	
					23.3	30.0	20.0	10.0	16.7		
أنفق	70.67	39.85	1.41	3.53	8.00	13.00	1.00	3.00	5.00	19X	
					26.7	43.3	3.3	10.0	16.7		
أنفق	70.00	40.24	1.41	3.50	8.00	12.00	2.00	3.00	5.00	20X	
					26.7	40.0	6.7	10.0	16.7		
أنفق	73.33	35.44	1.30	3.67	10.00	9.00	5.00	3.00	3.00	21X	
					33.3	30.0	16.7	10.0	10.0		
أنفق	70.17	36.77	1.29	3.51	33.0	43.0	14.0	12.0	18.0	مجموع بعد 5	
					27.5	35.8	11.7	10.0	15.0		
أنفق	73.46	17.97	0.66	3.67	207.0	225.0	60.0	61.0	77.0	مجموع كل	
					32.9	35.7	9.5	9.7	12.2		

المصدر : من إعداد الباحثين أعتماداً على البرنامج SPSS

احتلت الفقرة (17x) المرتبة الأخيرة من حيث الترتيب في الجدول (12) وهي أدنى نسبة في الفقرات ، إذ تشير إلى (توفر السوق المالي لأقليم كورستان - العراق أدوات استثمارية متنوعة للمستثمرين) ، أذ بلغ الوسط الحسابي (2.10) و هذا اصغر من الوسط الفرضي للمقياس "3" ، وبأحراف معياري (1.56) ، وبمعامل اختلاف بلغ (74.13) ، والأهمية النسبية بلغت (42.00)، والاتجاه



العام لهذه الفقرة نحو (لا أتفق) لأنه يقع بين مدي (2.60 - 1.81) ، وأشارت هذه الفقرة إلى أن نسبة (23.4%) عند مستوى (أتفق بشدة) من إستجابات أفراد عينة البحث ، ونسبة (6.7%) من أفراد عينة البحث غير متذكرين من ذلك، وأن نسبة (70%) عند مستوى (لا أتفق و لا أتفق بشدة) . و هذا يشير إلى أن السوق المالي في أقليم كوردستان - العراق ليست لديها أدوات استثمارية متنوعة للمستثمرين من أجل تقليل المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمرون . وبعد هذا معوقاً من بين المعوقات التي يتعرض لها السوق ويؤدي إلى نفور المستثمرين من السوق لأنه يتعرض إلى مخاطر كثيرة ومتنوعة . و تليها فقرة (x1) في المرتبة الثانية من حيث الترتيب في الجدول (12) كأدلى مستوى بين الفرات ، والتي تشير إلى (أن هيئة السوق المالي في أقليم كوردستان- العراق لا تعقد مؤتمرات و ورش عمل بانتظام يسهم في نشر الوعي بين المستثمرين)، إذ بلغ الوسط الحسابي (2.30) ، و هذا اصغر من الوسط الفرضي للمقياس "3" ، و بأنحراف معياري (1.51) ، و بمعامل اختلاف (60.60) ، والأهمية النسبية (46.00) ، والاتجاه العام لهذه الفقرة نحو (لا أتفق) لأنه يقع بين مدي (2.60 - 1.81) ، وأشارت هذه الفقرة إلى أن نسبة (33.3%) عند مستوى (أتفق و أتفق بشدة) من إستجابات أفراد عينة البحث ، وأن نسبة (3.3%) من أفراد عينة البحث غير متذكرين من ذلك، وأن نسبة (63.3%) عند مستوى (لا أتفق و لا أتفق بشدة) ، و هذا يدل على أن السوق المالي لديها قصور في توعية المستثمرين لأنها لا تقوم بتوعيتهم بوساطة دورات تدريبية و ورش عمل منتظمة . وهذا يعد معوقاً اخر أيضاً يعرقل عمل السوق . و الفقرة (x12) في المرتبة الثالثة من حيث الترتيب في الجدول (12) على التوالي وهي من ضمن أدلى نسبة في الفرات ، إذ تشير إلى (أن سوق المال في أقليم كوردستان العراق يتمتع بتوفير المعلومات لتنوع المستثمرين كافة) ، إذ بلغ الوسط الحسابي (2.53) ، و هذا اصغر من الوسط الفرضي للمقياس "3" ، و بأنحراف معياري (1.38) ، و بمعامل اختلاف (63) ، والأهمية النسبية (50.67) ، والاتجاه العام لهذه الفقرة نحو (لا أتفق لأنه يقع بين مدي (2.60 - 1.81) ، وأشارت هذه الفقرة إلى أن نسبة (23.3%) عند مستوى (أتفق و أتفق بشدة) من إستجابات أفراد عينة البحث ، وأن نسبة (26.7%) من أفراد عينة البحث غير متذكرين من ذلك، وأن نسبة (50%) عند مستوى (لا أتفق و لا أتفق بشدة) ، وهذه النتائج تشير إلى أن هناك موقفاً متبيناً بين المتوسطات الحسابية في أبداء رأيهما حول توفير المعلومات لكافة المستثمرين ، لكنها تؤثر في السوق المالي في أقليم كوردستان - العراق في حذب الاستثمارات والمستثمرين جذباً كبيراً ، لذا على السوق المالي ان تتبع نهج الاصح والشفافية في توفير المعلومات لجميع المستثمرين من دون استثناءات.

بين الجدول (13) ترتيب فراتات متغير السوق المالي في ضوء أعلى نسب للأوساط الحسابية و الانحراف المعياري و معامل الاختلاف و الأهمية النسبية على وفق الآتي :

الجدول(13) ترتيب فقرات متغير السوق المالي في ضوء أعلى نسب للأوساط الحسابية والانحراف المعياري و معامل الاختلاف والأهمية النسبية

الترتيب	الأهمية النسبية	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرة	المحور
1	90.00	12.51	0.56	4.50	تساعد عملية الاصحاح والشفافية الخاصة بتقارير الادارة في تحقيق كفاءة السوق المالي.	x10
2	88.67	16.14	0.72	44.4	الالتزام بقواعد الاصحاح والشفافية يساعد في جذب جمهور المتعاملين مع السوق من السمسرة و المحللين الماليين.	x11
3	88.67	18.12	0.80	4.43	يسهم الاصحاح والشفافية عن المعلومات في زيادة حجم الاستثمار في سوق مال أقليم كوردستان - العراق.	x9
4	87.33	20.04	0.87	4.37	تأثير المتغيرات السياسية والاقتصادية في قرارات الاستثمار في سوق المال.	x15
5	84.67	20.85	0.88	4.23	يسهم المناخ الاستثماري الايجابي في تحريك السوق المالي وتنشيطه في أقليم كوردستان- العراق.	x13
6	82.67	23.15	0.96	4.13	ُعد البنية التحتية الامنة لسوق المال أحد عوامل نجاح السوق.	x14
7	79.33	27.98	1.11	3.97	هل توافق قوانين سوق المال وتشريعاته التطورات والتغيرات الاقتصادية.	x7
8	77.33	30.41	1.18	3.87	القوانين والأنظمة المطبقة تشجع على الاستثمار في سوق المال في أقليم كوردستان - العراق .	x6
9	76.67	30.93	1.19	3.83	يمتاز سوق المال بوجود انظمة و تشريعات تقوم بتسهيل عمل السوق المالي وتنظيمه و ترتيبه في أقليم كوردستان - العراق.	x5
10	76.00	29.93	1.14	3.80	تسهم الانظمة و القرارات الصادرة عن هيئة السوق المالي في أقليم كوردستان - العراق في رفع مستوى الوعي لدى المتعاملين في السوق.	x4
11	76.00	33.56	1.28	3.80	تعتمد ادارة السوق المالي في أقليم كوردستان- العراق سياسات عادلة في معاملة المستثمرين لتوفير بيئة مناسبة للجميع.	x16
12	75.33	31.92	1.20	3.77	الأنظمة والتشريعات الصادرة من هيئة السوق المالي في أقليم كوردستان- العراق تتوافق مع الانظمة والتشريعات الأقليمية والعالمية .	x8
13	73.33	35.44	1.30	3.67	تؤدي شركات الوساطة دوراً مهماً في توجيه مدخلات المستثمرين نحو الاستثمارات التي تتلائم مع أهدافهم و تطلعاتهم.	x21

14	72.67	28.85	1.05	3.63	تساعد المعلومات المنشورة عن الشركات المؤهلة للاندراج في سوق المال في أقليم كورستان- العراق على زيادةوعي وثقهم للمتعاملين.	x3
15	70.67	39.85	1.41	3.53	- تعدد شركات الوساطة في السوق المالي لأقليم كورستان- العراق يؤدي إلى زيادة عدد المستثمرين في السوق.	x19

16	70.00	40.24	1.41	3.50	تسهم شركات الوساطة في زيادة الوعي الاستثماري لفئة المستثمرين و غيرهم من المهتمين بالسوق.	x20
17	68.00	34.47	1.17	3.40	- تساعد وسائل الاعلام المختلفة في اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة.	x2
18	66.67	41.23	1.37	3.33	تعمل شركات الوساطة على بناء الثقة بين المستثمرين والسوق المالي في أقليم كورستان - العراق.	x18
19	50.67	54.63	1.38	2.53	يمتاز السوق المالي في أقليم كورستان العراق بتوفير المعلومات لتنوع المستثمرين كافة.	x12
20	46.00	65.60	1.51	2.30	تقوم هيئة السوق المالي في أقليم كورستان - العراق بعقد مؤتمرات وورش عمل بانتظام وهي تسهم في نشر وعي المستثمرين.	x1
21	42.00	74.13	1.56	2.10	توفر السوق المالي لأقليم كورستان- العراق ادوات استثمارية متنوعة للمستثمرين.	x17

المصدر: من أعداد الباحثين اعتماداً على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS

جـ- الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة (الاستثمار):

يتضح من الجدول (14)، الأوساط الحسابية والأنحرافات المعيارية و معامل الاختلاف و الأهمية النسبية و الاتجاه العام لفقرات متغير الاستثمار كلها ، بلغت نسبة الوسط الحسابي في المستوى العام لهذا المتغير (4.42) بأنحراف معياري (0.38) و معامل اختلاف (8.59) وبأهمية نسبية (88.42)، والاتجاه العام لهذا المتغير ككل نحو(اتفاق بشدة) ، إذ تقع بين مدى (4.21-5.0)، ونسبة (%) 95.2 عند مستوى (اتفاق واتفاق بشدة)، وأن نسبة (4.5%) من أفراد عينة البحث غير متاكدين من ذلك، وأن نسبة (0.3%) عند مستوى (لا اتفاق ولا اتفاق بشدة). و هذه النتائج تشير إلى موافقة إفراد مجتمع البحث أن لمتغير الاستثمار مجموعة من المقومات التي تسهم في نجاح القرار الاستثماري لذلك يتوجب على المستثمرين التركيز عليها عند اتخاذ أي قرار استثماري وذلك لتوسيع استثماراتهم.

الجدول (14)

الأوساط الحسابية والأنحرافات المعيارية و معامل الاختلاف و الأهمية النسبية و الاتجاه لفقرات متغير الاستثمار

الاتجاه	الأهمية النسبية	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط	أتفق بشدة		محابي	لا أتفق	لا بشدة	المحور	المتغير الفرعي
					العدد	العدد					
					%	%					
أتفق بشدة	92.00	12.04	0.55	4.60	19.00	10.00	1.00	0.00	0.00	y1	استرشاد بالأسس والمبادئ العلمية لاتخاذ القرار
					63.3	33.3	3.3	0.0	0.0		
أتفق بشدة	85.33	13.44	0.57	4.27	10.00	18.00	2.00	0.00	0.00	y2	بني استراتيجية ملائمة للاستثمار
					33.3	60.0	6.7	0.0	0.0		
أتفق بشدة	92.00	10.65	0.49	14.6	18.00	12.00	0.00	0.00	0.00	y3	مراقبة العلاقة بين العائد والمخاطر
					60.0	39.6	40.	0.0	0.0		
أتفق بشدة	92.67	10.40	0.48	4.63	19.00	11.00	0.00	0.00	0.00	y4	مجموع بعد 1
					063.	36.7	30.	0.0	0.0		
أتفق بشدة	91.33	10.85	0.50	4.57	17.00	13.00	0.00	0.00	0.00	y5	بني استراتيجية ملائمة للاستثمار
					56.7	43.3	0.0	0.0	0.0		
أتفق بشدة	90.67	9.49	0.43	4.53	83.0	64.0	3.0	0.0	0.0	y6	مجموع بعد 2
					55.3	42.7	2.0	0.0	0.0		
أتفق	80.67	14.99	0.60	4.03	6.00	19.00	5.00	0.00	0.00	y7	مجموع بعد 3
					20.0	63.3	16.7	0.0	0.0		
أتفق بشدة	88.67	13.88	0.62	4.43	15.00	13.00	2.00	0.00	0.00	y8	مجموع كلي
					50.0	43.3	6.7	0.0	0.0		
أتفق بشدة	89.33	11.17	0.50	4.47	14.00	16.00	0.00	0.00	0.00	y9	مجموع كلي
					46.7	53.3	0.0	0.0	0.0		
أتفق بشدة	86.22	10.90	0.47	4.31	35.0	48.0	7.0	0.0	0.0	y10	مجموع كلي
					38.9	53.3	7.8	0.0	0.0		
أتفق بشدة	88.67	13.88	0.62	4.43	15.00	13.00	2.00	0.00	0.00	y11	مجموع كلي
					50.0	43.3	6.7	0.0	0.0		
أتفق بشدة	86.00	16.06	0.69	4.30	12.00	16.00	1.00	1.00	0.00	y12	مجموع كلي
					40.0	53.3	3.3	3.3	0.0		
أتفق بشدة	86.00	13.63	0.59	4.30	11.00	17.00	2.00	0.00	0.00	y13	مجموع كلي
					36.7	56.7	6.7	0.0	0.0		
أتفق بشدة	86.89	12.89	0.56	4.34	38.0	46.0	5.0	1.0	0.0	y14	مجموع كلي
					42.2	51.1	5.6	1.1	0.0		
أتفق بشدة	88.42	8.59	0.38	4.42	156.0	158.0	15.0	1.0	0.0	y15	مجموع كلي
					47.3	47.9	4.5	0.3	0.0		

المصدر: من أعداد الباحثين بأعتماداً على البرنامج الأحصائي SPSS

احتلت الفقرة (6y) المرتبة الأخيرة من حيث الترتيب في الجدول (14) وهي أدنى نسبة بين الفقرات ، إذ تشير إلى (أن بناء استراتيجية الاستثمار يكون على أساس تحقيق مبدأ الأمان) ، أذ بلغ الوسط الحسابي (4.03) ، والأنحراف المعياري بلغ (0.60) ، ومعامل الاختلاف (14.99) ، والأهمية النسبية (80.67) ، والاتجاه العام لهذه الفقرة نحو (أتفق) لأنه يقع بين مدى (4.20 - 3.41) ، وأشارت هذه الفقرة إلى أن نسبة (83.3%) عند مستوى (أتفق وأتفق بشدة) من إستجابات أفراد عينة البحث ، وكما أن نسبة

(%) من أفراد عينة البحث غير متأكدين من ذلك، وأن نسبة (0.0%) عند مستوى (لا أتفق و لا أتفق بشدة) . ما يدل على أن أفراد عينة البحث يوافقون على محتوى هذه الفقرة، و هذا يدل على وهو بتوفر الاستقرار و الأمان عند التخطيط الاستراتيجي في الاستثمار.

وجاءت الفقرة(y2) في المرتبة الثانية من حيث الترتيب في الجدول (14) وهي أدنى نسبة بين الفقرات ، إذ تشير إلى (ضرورة اعتماد قرار للاستثمار الناجح على تحديد العوامل الأساسية)، أذ بلغ الوسط الحسابي (4.27) ، والانحراف المعياري بلغ (0.57) ، ومعامل الاختلاف (13.44) والأهمية نسبية (85.33) ، والاتجاه العام لهذه الفقرة نحو (أتفق بشدة) لأنه يقع بين مدى (4.21-5.0) ، وأشارت هذه الفقرة الى أن نسبة (93.3%) عند مستوى (أتفق و أتفق بشدة) من إستجابات أفراد عينة البحث، وأن نسبة (6.7%) من أفراد عينة البحث غير متأكدين من ذلك، وأن نسبة (0.0%) عند مستوى (لا أتفق و لا أتفق بشدة)، ما يدل على أن افراد عينة البحث يوافقون بدرجة عالية على محتوى هذه الفقرة ،فلنماح القرار الاستثماري لا بد من تحديد العوامل الاساسية في القرار الاستثماري .

وجاءت الفقرة (10y) في المرتبة الثالثة من حيث الترتيب في الجدول(14) على التوالي و هي ضمن أدنى نسبة في الفقرات ، إذ تشير إلى أن (تحديد حصة الشركة في السوق المالي في أقلheim كورستان العراق عامل رئيس لتحقيق أفضل العوائد) ، أذ بلغ الوسط الحسابي (4.30) ، والانحراف المعياري بلغ (0.69) ، ومعامل الاختلاف (16.06) والأهمية النسبية (86.00) ، والاتجاه العام لهذه الفقرة نحو (أتفق بشدة) لأنه يقع بين مدى (4.21-5.0) ، وأشارت هذه الفقرة الى أن نسبة (93.3%) عند مستوى (أتفق و أتفق بشدة) من إستجابات أفراد عينة البحث، وأن نسبة (3.3%) من أفراد عينة البحث غير متأكدين من ذلك، وأن نسبة (%) عند مستوى (لا أتفق و لا أتفق بشدة)، ما يدل على أن افراد عينة البحث يوافقون بدرجة عالية على محتوى هذه الفقرة ،لتحقيق أفضل العوائد لابد من تحديد حصة الشركة في السوق المالي في أقلheim كورستان-العراق.

بين الجدول (15) ترتيب الفقرات لمتغير الاستثمار من أعلى نسبة الى أدنى نسبة للوسط الحسابي و الانحراف المعياري و معامل الاختلاف و الأهمية النسبية على وفق الآتي:-

الجدول (15)

ترتيب فقرات متغير الاستثمار في ضوء أعلى نسب للأوساط الحسابية و الانحراف المعياري و معامل الاختلاف و أهمية النسبية

الترتيب	الأهمية النسبية	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرة	المحور
1	92.67	10.40	0.48	4.63	تقييم العوائد المتوقعة للبدائل الاستثمارية المتاحة عامل رئيس في الوصول الى أفضل بديل.	y4
2	92.00	10.65	0.49	14.6	جمع المعلومات الملائمة قبل اتخاذ القرار الاستثماري يُسهم في اتخاذ قرار استثماري رشيد.	y3
3	92.00	12.04	0.55	4.60	تحديد الهدف الأساس من الاستثمار يُسهم في نجاح القرار الاستثماري.	y1
4	91.33	10.85	0.50	4.57	يتضمن القرار الاستثماري المناسب اختيار البديل الاستثماري المناسب لأهداف المستثمر.	y5
5	89.33	11.17	0.50	4.47	تبني استراتيجية الاستثمار على اساس تحقيق التوازن بين عنصري العائد و المخاطرة	y8
6	88.67	13.88	0.62	4.43	تبني استراتيجية الاستثمار على اساس تحقيق عنصر الربحية.	y7 & y9

					يمتاز السوق المالي في أقليم كورستان العراق بتتواء المخاطر الاستثمارية .	
7	86.00	13.63	0.59	4.30	قدرة المستثمر على المفضلة بين الاستثمار في الأوراق المالية أو الاحتفاظ بالنقد في المصادر تساعد في خفض مخاطر الاستثمار.	y11
8	86.00	16.06	0.69	4.30	تحديد حصة الشركة في سوق المالي في أقليم كورستان العراق عامل رئيس لتحقيق افضل العوائد	y10
9	85.33	13.44	0.57	4.27	يعتمد قرار الاستثمار الناجح على تحديد العوامل الاساسية في القرار الاستثماري.	y2
10	80.67	14.99	0.60	4.03	تبني استراتيجية الاستثمار على اساس تحقيق مبدأ الامان	y6

المصدر : من أعداد الباحثين أعتماداً على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS

ثالثاً : اختبار فرضية البحث:

اعتمد البحث على معامل الارتباط لاختبار الفرضية المتمثلة في علاقات الارتباط بين متغيرات البحث، وقبل البدأ في اختبار الفرضية فإن الجداول اللاحقة تشير إلى نوع الاختبار (2-tailed)، ومختصر (Sig.) في الجدول (16) يشير إلى اختبار معنوية معامل الارتباط. ويُحْكَم على مقدار قوة معامل الارتباط في ضوء قاعدة Choudhury,(2009) ، على وفق الآتي:

الجدول (16) حجم معامل الارتباط وتفسيره

التفسير	حجم معامل الارتباط
علاقة إيجابية قوية	+1.0 to +0.5
علاقة إيجابية معتدلة	+0.3 to +0.5
علاقة إيجابية ضعيفة	+0.1 to +0.3
لا توجد علاقة أو توجد علاقة ضعيفة جداً	-0.1 to +0.1
علاقة سلبية ضعيفة	-0.3 to -0.1
علاقة سلبية معتدلة	-0.5 to -0.3
علاقة سلبية قوية	-1.0 to -0.5

المصدر: Choudhury A,(2009), statistical correlation, <http://explorable.com.statistical Correlation..>

الفرضية:

"توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين سوق المال و الاستثمار" ، بناءاً على ما تقدم من نتائج تحليل الارتباطات التي اكدت وجود ارتباط معنوية بين متغيرات الدراسة، وهي تظهر في الجدول (17) ، على وفق الآتي:



الجدول (17) نتائج الارتباط للفرضية الاولى في البحث

الاستثمار	المتغيرات	
	مقدار العلاقة	السوق المالي
.2730		
.0480	مستوى المعنوي	

المصدر : من إعداد الباحثين أعتماداً على البرنامج الإحصائي SPSS

يتضح من الجدول (17)، مقدار علاقة الارتباط بين أسواق المال و الاستثمار، و المستوى المعنوي المتعلق بهذا الاختبار، لما كان مستوى المعنوي يساوي (0.048) و هو اقل من دلالة الاصحائية التي تم اعتمد لها لغيات هذه الدراسة وهو (0.05) ، اي توجد علاقة معنوية موجبة ذات دلالة احصائية بين السوق المالي و الاستثمار. وهذا يعني أن وجود اسواق المال يعمل على تشجيع الاستثمار ، والاستثمار يعمل ايضاً على بقاء السوق و زيادة نشاطاته.

المبحث الرابع الأستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات :

يسعى هذا المبحث أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها البحث استناداً إلى الجانب النظري و الجانب التطبيقي على النحو الآتي:

1. تبين النتائج وجود درجة عالية من الوعي الاستثماري لدى المستثمرين في محافظة السليمانية بوساطة وسائل الاعلام و المعلومات المتوفرة و الانظمة والقرارات الصادرة من هيئة السوق التي تعمل على زيادة ثقة المستثمرين .
2. يرى أفراد العينة أن الانظمة والتشريعات الصادرة للأدراج في السوق المالي تسهل الاستثمار و تشجعه و توافق التغيرات و التطورات الاقتصادية .
3. هناك دور مهم للأفصاح و الشفافية في زيادة حجم الاستثمارات وتحسين القرارات وجذب المستثمرين .
4. تؤدي البيئة الاستثمارية المتمثلة بالمتغيرات السياسية والاقتصادية دوراً في تحريك الاستثمار وتنشيئه .
5. يبين وصف عينة البحث وتشخيصه وجود دور كبير لسوق المال على تشجيع الاستثمار .
6. يبين تحليل المؤشرات الاحصائية المستخدمة وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين اسواق المال و الاستثمار .

ثانياً : التوصيات

يتناول هذا المبحث أهم التوصيات التي أسفرت عنها الدراسة ، استناداً إلى الفقرات توصلت إليها الدراسة وهي على النحو الآتي :-

1. من الضروري الاهتمام بالسوق المالي في أقليم كوردستان – العراق لأنه عامل مهم في تمويل المشاريع الاستثمارية .
2. ضرورة قيام هيئة السوق المالي في أقليم كوردستان – العراق برفع درجة الوعي الاستثماري بوساطة عقد مؤتمرات وورش عمل و دورات منتظمة ونشر المعلومات عن الشركات المدرجة في السوق ،من أجل نشر الوعي الاستثماري بين المستثمرين سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو معنوين بأهمية التعامل في السوق المالي .
3. إعادة النظر في الأنظمة و التشريعات الصادرة من هيئة السوق بحيث تتناغم مع التطورات العالمية و العربية .
4. ضرورة الالتزام بقواعد الأفصاح و الشفافية بوساطة توفير المعلومات من أجل جذب المستثمرين و زيادة ثقتهم .
5. أن تحرص هيئة السوق المالي في أقليم كوردستان على توفير البيئة الملائمة من أجل تفعيل السوق ، و تشجيع دخول مستثمرين جدد ، بوساطة تطوير البنية التحتية ، و توفير المناخ السياسي و الاقتصادي ، وتنوع الأدوات الاستثمارية .
6. قيام شركات الوساطة بتحسين مهارات موظفيها من أجل زيادة ثقة المستثمرين و عددهم .
7. حد المستثمرين استناداً إلى الاساليب العلمية او الاستعانة برأي مستشارين عند اتخاذ اي قرار استثماري وذلك بسبب تنوع المخاطر الاستثمارية في الأقليم .

المصادر والمراجع

اولاً : المصادر العربية الرسائل والأطاريح

1. بن مسعود، نصر الدين ،(2010)، "دراسة و تقييم المشاريع الاستثمارية، دراسة حالة شركة الاسمنت ببني صاف" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية، تلمسان.
2. جرادي ، زكرياء ،(2016)، "دور الأسواق المالية في تمويل الاستثمارات دراسة حالة بورصة الجزائر" ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة.
3. حسين ، منى ، (2014)، "أثر تقلبات أسعار النفط على أداء الأسهم في السوق السعودي" ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد - جامعة دمشق.
4. خيرة ، الداوي ،(2012)، "تقييم كفاءة و أداء الأسواق المالية دراسة حالة سوق عمان للأوراق المالية ما بين الفترة (2005-2009)" ، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرداب ورقفه.
5. زيقم أيمان ، (2017)، "دراسة قياسية لمحددات الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 1985 - 2015 بستخدام نموذج تصحيح الخطأ المتعدد VECM" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد بو ضياف بالمسيلة.
6. الطلاع، حمادة أحمد ،(2010) ،"دور الوعي الاستثماري في تفعيل سوق فلسطين للأوراق المالية كمحرك لعملية النمو الاقتصادي" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة الأزهر - غزة.
7. العبدلة ، سعيد سفين ، (2014)، "دور سوق فلسطين للأوراق المالية في تمويل التنمية الاقتصادية (1997 - 2011)" ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة الإسلامية بغزة.
8. عبد الحق ، أحمد شيشي & محمد ، بن زية،(2017)، "دور الأسواق المالية في تمويل التنمية الاقتصادية دراسة حالة بعض الدول العربية" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة - الجزائر.
9. عبو ، عمر ،(2016) "الأسواق المالية و دورها في تعزيز أداء صناديق الاستثمار - دراسة تجارب دولية" ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف.
10. عزيزة، أيت & فتحية بوصيقع ، (2015)، "تقييم مدى فعالية الأسواق المالية في الدول النامية: دراسة حالة بورصة الجزائر" ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة البويرة.
11. عطية ، حليمة ،(2015)، "دور السوق المالية في تمويل الاستثمارات دراسة حالة بورصة عمان خلال الفترة (2008-2013)" ، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة.
12. علي ، محمد علي عبد الباسط ، (2017)، "أسباب إحجام المستثمرين عن الاستثمار في سوق الخرطوم للأوراق المالية ، السودان (2017م)" ، رسالة ماجستير ، غير منشورة، كلية الاقتصاد و التنمية الريفية ، جامعى الجزير.
13. العويسى ، سمير عبد الديم حسن ، (2010) ، "تحليل اتجاهات المستثمرين الأفراد في سوق فلسطين للأوراق المالية" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، غزة.
14. غرير، نور الهدى، (2018)، "تقييم دور الأسواق المالية في تمويل القطاع السياحي، دراسة حالة سوقين عمان و مصر في الفترة 2013-2016" ، رسالة ماجستير منشورة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير - جامعة الجزائر.
15. نصر الدين، نمرى، (2009) ، "الموازنة الاستثمارية و دورها في ترشيد الإنفاق الاستثماري "دراسة حالة مشروع مهرية السكك الحديدية لضاحية الجزائر العاصمة" ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، جامعة الجزائر.

A. المجالات العلمية والدوريات:

1. بنداش ،أبراهيم فطر ،(2018)،"أثر التقارير المالية المنشورة في جذب الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية" ، مجلة العلوم الادارية ، كلية العلوم الادارية -جامعة أفريقيا العلمية ،العدد (2).
2. زبير، عياش ، أحلام ،برحابي ،(2018) "أثر الحكومة في تفعيل القرار الاستثماري في أسواق رؤوس الأموال" ،جامعة طاهري محمد ، بشار ،مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد (4) ، العدد (1).
3. عبد الحميد، فيجل & محمد، براق ، (2018)، "المتطلبات التشريعية و التنظيمية لأقامة سوق أوراق مالية إسلامية حالة سوق الأسهم السعودية وإمكانية استفادة منها لبورصة الجزائر" ،مجلة المعيار ، كليةأصول الدين - جامعة الامير عبد القادر للعلوم الإسلامية - الجزائر ، المجلد (22) ، العدد (44).
4. العبيدي ،زهرة خضير عباس ،(2018) ،"سوق الأوراق المالية و دورها في تفعيل الاستثمارات " ،جامعة واسط،كلية الأدارة و الاقتصاد، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الادارية،العدد (28).
5. فارس، هباش و ريمه،مناع ،(2018) ،"أثر المعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق عمان المالي" ،مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الادارية ،العدد (9).
6. محمود ،جمام ، دباش ،أميرة،(2016) ،"تأثير جودة المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات الاستثمارية ،دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية قسنطينة الجزائر" ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد(47).
7. المرشدي، حيدر جواد كاظم ،(2018) ،"أثر بعض مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية في تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر رؤية تحليلية" ،مجلة المثنى للعلوم الأدارية و الاقتصادية،جامعة المثنى،المجلد (8)، العدد(2).
8. مسعداوي ،يوسف،(2014) ،"كفاءة الأسواق المالية العربية دراسة تحليلية لتجربة كل من بورصة الجزائر و السعودية ومصر " ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية ، جامعة بغداد ، العدد(42) .
9. المولى،أيمان عبد المطلب حسن،(2018)،"أهمية المعرفة في اتخاذ قرارات الاستثمار في أسواق الأوراق المالية العربية" ،جامعة تكريت،مجلة تكريت للعلوم الإداريةو الاقتصادية، المجلد (3)، العدد(43).

B. الكتب:

1. آل شبيب ،دريد كامل ،(2012) ، "الأسواق المالية و النقدية " دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ،ط1 ،عمان ،الأردن .
2. بررقة ،جمال الدين ،مصطفى ،كافى ،محمود ،ميريام & كافي ، يوسف ، يوفس ،(2016)،إدارة الاستثمار،طبعة الأولى ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان .
3. علوان ،قاسم نايف ، (2009)" إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق " الطبعة الأولى ،دار الثقة للنشر ،عمان .
4. موسى ،شقيري نوري ، (2019) ، "الأسواق المالية وأليات التداول" ، الطبعة الاولى،دار الحامد للنشر و التوزيع ،عمان.

ثانياً : المصادر الأجنبية

1. ChoudhuryA,(2009),StatisticalCorrelation,<http://explorable.com.statestical correlation>
2. Faure, AP., (2013), Investment: An Introduction,1st edition, Quoin Institute (Pty)Limited & bookboon.com.
3. Frederic S. Mishkin, The Economics of Money, Banking and Financial Markets,2016, Eleventh Edition, Addison –Wesley, U.S.A, Page69.
4. Hiriyappa. B, (2008), Investment Management –Securities and Portfolio Management, New Age International (p) Limited, Publishers.
5. Nunnally, J.C. and Bernstein, I.H. (1994) The Assessment of Reliability. Psychometric Theory, 3, 248-292.



الموضوع / استمارة استبانة

تحية طيبة.....

تعد الاستمارة التي بين يديكم جزءاً من مشروع رسالة ماجستير في إدارة الأعمال الموسومة بـ " واقع سوق المال في اقليم كورستان / العراق و علاقته بالاستثمار : دراسة استطلاعية تحليلية لرأي عينة " من المستثمرين في مدينة السليمانية. وتعد هذه الاستمارة مقياساً سيعتمد عليه لأغراض البحث العلمي، وأن مشاركتكم ستعكس آثاراً إيجابية في إظهار هذه الدراسة بالمستوى التي تطمح إليها الباحثة. لذا يرجى تفضلكم مشكورين باختيار الإجابة التي ترونها مناسبة لكل سؤال، علماً أن الإجابات ستستخدم لأغراض البحث العلمي حصراً فلا داعي لذكر الاسم، و ننوه لحضراتكم مشكورين بأن إهمال أي سؤال في الإجابة سيجعل هذا المقياس غير مكتمل، شكر لكم حسن استجابتكم.. والله الموفق

شاكرين لكم تعاونكم

ملاحظات عامة

1. أرجو من المستجيب أن يضع إشارة (✓) أمام الاختيار الذي يراه مناسباً بكل دقة و موضوعية الذي يمثل وجهة نظرك.
2. يرجى عدم ترك أي عبارة من دون أجابة لأن ذلك يعني عدم صلاحيتها للتحليل.
3. باستطاعة الباحثة الإجابة عن أسئلتكم وأستفسراتكم الخاصة بالاستماراة ، بوساطة الاتصال بها على:
 الهاتف النقال (07701585253) و الايميل (sazaala@gmail.com)

أولاً : البيانات الديموغرافية:

1. الجنس: ذكر أنثى
2. العمر 26-35 سنة 35-46 سنة 45-56 سنة 55 سنة فأكثر
3. لتحصيل الدراسي دبلوم عالي ماجستير بكالوريوس دبلوم
4. سنوات الخبرة 1-5 سنوات 5-10 سنوات 10-15 سنوات 15 سنة فأكثر
5. عدد الدورات التدريبية لا يوجد دورات دورتان دورات واحدة دورات فأكثر
6. نوع المشاركة في السوق الشركات المساهمة في السوق الشركات المؤهلة للأدراج السوق الشركات التي تترقب للدرج في السوق مستثمر يترقب الدخول إلى السوق موظفون في السوق المالي موظف في شركة الوساطة

ثانياً : متغيرات الدراسة

1. السوق المالي: هو المكان أو المؤسسة التي تستثمر فيه بالأوراق المالية بوساطة عمليات البيع والشراء ، إذ يكون بمثابة الوسيط بوساطة تحويل الأموال من وحدات فائضة إلى وحدات تعاني من عجز مالي مصحوبة بنوع من المخاطرة من أجل الحصول على عوائد. ويتضمن متغير السوق المالي خمس متغيرات فرعية ، وهي:(الوعي الاستثماري، الانظمة والتشريعات، الاصحاح والشفافية، البيئة الاستثمارية، شركات الوساطة).

مقياس الاستجابة						الفقرات	ت
بشدة	لا أتفق	لا أتفق	محايد	أتفق	أتفق بشدة		
أولاً: الوعي الاستثماري							
						نقوم هيئة السوق المالي في أقليم كورستان - العراق بعقد مؤتمرات وورش عمل منتظمة تسهم في نشر الوعي للمستثمرين.	.1
						تساعد وسائل الاعلام المختلفة على اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة .	.2
						تساعد المعلومات المنصورة عن الشركات المؤهلة للاندراج في سوق المال في أقليم كورستان- العراق على زيادة وعي وثقة المتعاملين.	.3
						تسهم الانظمة و القرارات الصادرة عن هيئة السوق المالي في أقليم كورستان - العراق في رفع مستوى الوعي لدى المتعاملين في السوق.	.4
ثانياً: الانظمة والتشريعات							
						يمتاز سوق المال بوجود انظمة و تشريعات تقوم بتسهيل عمل السوق المالي و تنظيمه و ترتيبه في أقليم كورستان - العراق.	5
						القوانين والأنظمة المطبقة تشجع على الاستثمار في سوق المال في أقليم كورستان - العراق .	6
						هل توافق قوانين سوق المال وتشريعاته التطورات و التغيرات الاقتصادية.	7
						الأنظمة والتشريعات الصادرة من هيئة السوق المالي في أقليم كورستان- العراق تتوافق مع الانظمة والتشريعات الأقليمية العالمية .	8
ثالثاً: الافصاح والشفافية							
						تسهم الافصاح والشفافية عن المعلومات في زيادة حجم الاستثمار في سوق مال أقليم كورستان - العراق.	9
						تساعد عملية الافصاح والشفافية الخاصة بتقارير الادارة في تحقيق كفاءة السوق المالي.	10
						الالتزام بقواعد الافصاح والشفافية تساعد في جذب جمهور المتعاملين مع السوق من السمسارة و المحللين الماليين.	11
						يمتاز سوق المال في أقليم كورستان العراق بتوفير المعلومات لتنوع المستثمرين كافة.	12
رابعاً: البيئة الاستثمارية							
						يسهم المناخ الاستثماري الايجابي في تحريك السوق المالي و تنشيط في أقليم كورستان- العراق.	13
						تُعد البنية التحتية الامنة لسوق المال أحد عوامل نجاح السوق.	14
						تؤثر المتغيرات السياسية والاقتصادية في قرارات الاستثمار في سوق المال.	15
						تعتمد ادارة السوق المالي في أقليم كورستان- العراق سياسات عادلة في معاملة المستثمرين لتوفير بيئة مناسبة للجميع .	16
						توفر السوق المالي لأقليم كورستان- العراق ادوات استثمارية متنوعة للمستثمرين.	17

خامساً : شركات الوساطة

					18
					19
					20
					21

2. الاستثمار: هو التضييق بالأموال الفائضة عن حاجة الشركات او الأفراد من أجل الحصول على عوائد بعد مدة زمنية و تحمل مخاطر متنوعة تختلف درجاتها بأختلاف عوائدها. يتضمن متغير الاستثمار اربعة متغيرات فرعية ، وهي: (الاسترشاد بأسس و المبادئ العلمية لاتخاذ القرار ، تبني استراتيجية ملائمة للاستثمار، مراعاة العلاقة بين العائد والمخاطر).

.3

ن	الفقرات	مقياس الاستجابة	أتفق بشدة	أتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق بشدة
أولاً: الاسترشاد بأسس و المبادئ العلمية لاتخاذ القرار							
1	تحديد الهدف الأساس من الاستثمار يُسهم في نجاح القرار الاستثماري.						
2	يعتمد قرار الاستثمار الناجح على تحديد العوامل الأساسية في القرار الاستثماري.						
3	جمع المعلومات الملائمة قبل اتخاذ القرار الاستثماري يُسهم في اتخاذ قرار استثماري رشيد.						
4	تقييم العوائد المتوقعة للبدائل الاستثمارية المتاحة عامل رئيس في الوصول إلى أفضل بديل.						
ثانياً: تبني استراتيجية ملائمة للاستثمار							
5	تبني استراتيجية الاستثمار على اساس تحقيق مبدأ الامان .						
6	تبني استراتيجية الاستثمار على اساس تحقيق عنصر الربحية.						
7	تبني استراتيجية الاستثمار على اساس تحقيق التوازن بين عنصري العائد و المخاطرة						
ثالثاً: مراعاة العلاقة بين العائد و المخاطرة							
8	يمتاز السوق المالي في أقليم كوردستان _ العراق بتتنوع المخاطر الاستثمارية .						
9	تحديد حصة الشركة في السوق المالي في أقليم كوردستان العراق عامل رئيس لتحقيق أفضل العوائد.						
10	قدرة المستثمر على المفضلة بين الاستثمار في الاوراق المالية أو الاحتفاظ بالنقد في المصارف تساعد في خفض مخاطر الاستثمار.						